الأمم المتحدة

A/61/PV.50

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والستون

الجلسة العامة **٥٠**

الأربعاء، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة هيا راشد آل خليفة ..... (البحرين)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٨ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

تقرير الأمين العام (A/61/132)

مشروع القرار (A/61/L.10)

التعديل (A/61/L.19)

السيد ماكونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): في هذه المناسبة الهامة، كان بود السفير كومالو، رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين، أن يلقي هذا البيان بنفسه. ولكن, نظرا لسفره إلى الخارج، يشرفني، بصفتي قائما بالأعمال، أن أتكلم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن رؤساء دول وحكومات مجموعة الـ ٧٧ والصين في مؤتمر القمة الثاني للجنوب، المعقود في قطر في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، قد أدانوا استخدام الإجراءات الاقتصادية القسرية التي تستهدف منع البلدان من ممارسة حقها في اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ودعوا جميع البلدان إلى عدم الاعتراف بالقوانين الانفرادية التي تتجاوز الولاية الوطنية للدول والتي تفرض جزاءات على دول أخرى وشركات أجنبية. وسلم رؤساء الدول والحكومات أيضا بأن الحصار قد سبب درجة كبيرة من الأضرار الاقتصادية والمالية التي أثّرت سلبا على رفاه الشعب الكوبي وسلامته.

وفي الاجتماع الوزاري السنوي الثلاثين لمجموعة الـ ٧٧ والصين، رفض الوزراء بقوة من جديد فرض قوانين وأنظمة ذات أثر، يتجاوز الولاية الوطنية للدول، وجميع أشكال التدابير الاقتصادية القسرية، بما في ذلك الجزاءات الأحادية التي تتخذ ضد بلدان نامية، وأكدوا مجددا الحاجة الملحة للقضاء عليها فورا. وأكدوا كذلك على أن هذه الإجراءات لا تقوض المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فحسب، بل وتهدد بشدة حرية التجارة والاستثمار. ولهذا، فقد طالبوا المجتمع الدولي بعدم الاعتراف بهذه الإجراءات أو تطبيقها.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

06-60786 (A)

إنّ مجموعة الـ ٧٧ والصين تسترشد بالقواعد الأساسية للقانون الدولي وقواعد السلوك الدولي في دعمها المبدئي للحاجة إلى إنهاء الإجراءات الاقتصادية القسرية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي. وترى المجموعة أن الحوار البناء يمكن أن يعزز الثقة والتفاهم المتبادلين، ويهيئ للوئام والتعايش السلمي بين الدول.

ولذلك فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين ما فتئت تعارض جميع جوانب الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أن استمرار فرض حصار اقتصادي وتجاري ومالي هو انتهاك لمبادئ المساواة والسيادية للدول وعدم التدخل، وعدم تدخل أي من الدولتين في الشؤون الداخلية للأخرى.

ومجموعة الـ ٧٧ والصين ملتزمة بالعمل نحو عالم أفضل للجميع تتعايش فيه جميع الدول سلميا، الكبير منها والصغير. ويتطلب هذا التعايش السلمي بين الأمم التزام جميع الدول بسيادة القانون، بما في ذلك القانون الدولي.

والإجراء الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية ضد جمهورية كوبا قد دام ٤٩ عاما، وولد ٧٠ في المائة من الكوبيين في ظل الحصار. ومع ذلك، فقد رفض عدد متزايد من الدول الأعضاء باستمرار هذا الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الطويل الأجل إلى درجة أن معارضته أصبحت إجماعية تقريبا.

وهكذا، اعترف معظم أعضاء هذا المحفل، كما هو واضح من تزايد الدعم لمشروع القرار الذي نعتمده اليوم، بوجوب احترام القانون الدولي في العلاقات الدولية. والدول الأعضاء في الأمم المتحدة ما برحت تنظر في هذا البند، ويزداد الدعم له باطراد ليرتفع عدد الدول الأعضاء التي كانت تعارض حصار الولايات المتحدة على كوبا من ٥٩ دولة في عام ١٩٩٢ إلى ١٨٢ في العام الماضي.

وأرى أنّ حضور هذا العدد الكبير من الدول الأعضاء في هذه القاعة واشتراكها في المداولات دليل على معارضتها للإجراءات الأحادية التي تتجاوز الولاية الوطنية للدولة. إنها تعرب عن معارضتها الشديدة للإجراءات الأحادية كوسيلة للضغط على البلدان النامية، علاوة على كونها مخالفة للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي ولميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول.

إن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وعملا بالقوانين والأعراف الدولية، سوف تصوت مرة أخرى لصالح القرار المعروض علينا اليوم. ونحن نفعل ذلك بسبب المعاناة الكبيرة التي سببها للشعب الكوبي ذلك الإجراء القاسي والأحادي. ونظرا لما لهذا الحصار من أثر على الحياة اليومية للشعب الكوبي، فلا غرابة في أن نرى الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء حاضرة هنا اليوم لتعلن عن تأييدها للشعب الكوبي.

السيد سيفرين (سانت لوسيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أخاطب هذه الجمعية باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

تؤيد الجماعة الكاريبية البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

تولي بلدان منطقة البحر الكاريبي على اتساعها للحالة التي تمس كوبا أهمية كبرى، وترى أنها مصدر للقلق والانزعاج المستمرين. وميثاق الأمم المتحدة واضح جدا بالنسبة للقضايا المتعلقة باحترام المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحق الشعوب في تقرير المصير، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، والمحافظة على علاقات الصداقة بين الدول. وبالنسبة للدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، تشكل هذه المبادئ العناصر الرئيسية في ممارسة علاقاتنا الدولية، ونلتزم

بها التزاما كبيرا. ونحيط علما بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/61/132، والذي يتضمن قائمة مثيرة للاهتمام لردود الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة بخصوص مسألة الحصار على كوبا.

لقد ظلت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية على مر السنين ثابتة في موقفها من الحصار الذي سبب لشعب كوبا معاناة لا توصف. إن سنّ قوانين وترتيبات إدارية جديدة في السنوات القليلة الأخيرة بهدف تشديد الحصار لا يؤدي إلا إلى زيادة تلك المعاناة. وما برحنا نعارض فرض تدابير عقابية انفرادية، وخاصة، تطبيق التشريعات الوطنية الذي يتجاوز حدود الدولة.

وتؤكد دول الجماعة الكاريبية موقفي مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة بلدان عدم الانحياز في معارضة تلك الإجراءات الأحادية. ولا يزال موقفنا هو أن المشاركة البناءة والمفاوضات السلمية لا تزالان الوسيلتين الوحيدتين المقبولتين للنهوض بالسلم والاستقرار على المدى البعيد.

وكوبا أكثر الدول ازدحاما بالسكان في منطقة البحر الكاريبي وتشكل جزءا لا يتجزأ من عملية بلدان منطقة البحر الكاريبي. وتكتسي العلاقات الكاريبية مع كوبا دلالة تاريخية، ترسخت بفضل سنوات من التعاون النشط على مختلف الصُعد. وما فتئت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تقيم علاقات وثيقة مع كوبا عبر طائفة واسعة من برامج التعاون في مجالات تشمل التجارة والرعاية الصحية والمكافحة العالمية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتنمية الموارد البشرية.

ولا تزال اللجنة المشتركة للجماعة الكاريبية وكوبا، التي أنشئت لتعزيز التعاون المتبادل، ملتزمة بتوسيع تلك الجهود التعاونية وتعميقها. وتواصل الجماعة الكاريبية إشراك كوبا في شراكة بناءة وتعود بفوائد ملموسة على الطرفين لصالح شعوب منطقة البحر الكاريبي.

ولا تزال المساعدات التي تقدمها كوبا لدول الجماعة الكاريبية وغيرها عن طريق تعيين موظفين طبيين وتوفير الرعاية الطبية، تمثل علامة هامة على التزامها بالتعاون الإقليمي. وكوبا بوصفها دولة صغيرة يتعرض اقتصادها لحصار معوق طيلة العقود الأربعة الماضية، ما زالت تثير إعجاب العالم بقدرتها غير المحدودة على تقديم المساعدات في مجالي الرعاية الصحية والتعليم إلى البلدان الأخرى المحرومة.

وما برحت دول الجماعة الكاريبية تستفيد من تلك المساعدة. وخلال السنة الماضية، استفاد آلاف من مواطني الجماعة الكاريبية من البرنامج الكوبي لرعاية العيون الذي يطلق عليه عن جدارة البرنامج المعجزة. وما زال آلاف آخرون يستفيدون من المنح الدراسية في التعليم العالي والتعليم المهني.

وتشكل كوبا جزءا لا يتجزأ من منطقة البحر الكاريبي ولا تمثل تهديدا لأحد. وينبغي ألا تتعرض للعزلة أو الإقصاء من المشاركة في العمليات الإقليمية أو تلك التي تجري على صعيد نصف الكرة الأرضية. والتزام ذلك البلد بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة البحر الكاريبي يزداد وضوحا.

والجماعة الكاريبية تؤكد من جديد تأييدها الثابت لحق الشعب الكوبي في تقرير مصيره بطريقة مفيدة لتطوره الاجتماعي والاقتصادي. ويشكل الحصار المفروض على كوبا نشازا تاريخيا ولا يخدم أي هدف مفيد في القرن الحادي والعشرين. ولم ينجم عنه سوى استمرار حالة التوتر بين بلدين جارين وإثارة القلق والانزعاج وعدم الارتياح في جميع أنحاء حوض البحر الكاريبي.

وتتمتع الجماعة الكاريبية بعلاقات ودية مع الولايات المتحدة الأمريكية. وبهذه الروح، نناشد حكومتها إنهاء الحصار والانخراط في حوار بناء بنية تطبيع العلاقات مع كوبا. ومن شأن مبادرة من هذا القبيل أن تزيل مصدرا للتوتر والصراع وأن تعزز بقدر كبير آفاق السلام وتؤدي إلى تخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية والتعاون في نصف الكرة الذي تنتمي إليه الأمريكتان.

وفي ذلك السياق، تؤيد دول الجماعة الكاريبية مضمون مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة حاليا وستصوت مؤيدة لاعتماده. وسنقاوم بشدة أي وكل محاولة تستهدف تعديله.

السيد بيروغا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): تأخذ الحكومة المكسيكية الكلمة لتؤكد مرة أخرى رفضها لتطبيق تدابير أحادية للحصار الاقتصادي. وتنطلق تلك المعارضة من المبدأ القانوني، المعترف به في هذا المحفل والمحافل المتعددة الأطراف الأخرى، الذي لا يشجع على استخدام تدابير قسرية بدون رخصة سابقة وفقا للأحكام التي أنشأها في هذا الصدد ميثاق الأمم المتحدة.

وتؤكد المكسيك مجددا أن فرض أي جزاءات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية على دول لا يمكن أن ينبثق إلا عن قرارات أو توصيات مجلس الأمن أو الجمعية العامة. وبالمثل، يأسف بلدنا للعواقب الإنسانية الوخيمة الناجمة عن تلك الجزاءات – التي تتعارض مع القانون الدولي ويجب ألا تقف في طريق الدبلوماسية والحوار اللذين يمثلان الوسيلتين المثاليتين لتسوية النزاعات بين الدول.

ولا تزال حكومة المكسيك تلتزم بموقفها هذا في مختلف وكالات منظومة الأمم المتحدة على أساس أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يمثل سياسة أحادية تعرقل التعاون الاقتصادي والاجتماعي مع تلك الدولة. ويرد في التقرير الذي قدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة (A/61/132) بشان تنفيذ القرار ١٢/٦٠ العديد من الاعتبارات التي تناهض الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة وتؤكد وجود توافق آراء ساحق بشأن ضرورة إنهاء هذه الممارسة العدائية.

إن الضرر الذي سببه الحصار معروف وموثق جيدا، ولا نحتاج إلا للإشارة إلى النتائج التي توصلت إليها مختلف هيئات الأمم المتحدة وأجهزتها. وقد لاحظت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن الحصار المفروض على كوبا على مدى أكثر من أربعة عقود كانت له آثار سلبية على الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لذلك البلد. وتذكر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) خصوصا الآثار الضارة للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على قدرة كوبا على الحصول على العلاج المثبط لنمو الخلايا الذي تمس حاجة الأطفال الذين يعانون من السرطان إليه.

ويشدد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على النتائج الكبيرة الناجمة عن الآثار التي تتجاوز الحدود الوطنية للحصار الذي تفرضه واشنطن على كوبا بسبب تأثير مصالح الولايات المتحدة على التعاون عبر الوطني. ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، فان الحصار المفروض على كوبا يحد من إمكانية حصول البلد على المواد الكيميائية والمعدات اللازمة لتحليه المياه بتكلفة منخفضة، مما يؤثر سلبا على البيئة ويضر بالصحة العامة.

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من جهته، يشدد على الصعوبات والقيود التي تواجهها منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ برامجها للتعاون التقني في كوبا، نظرا لاستحالة الحصول على المعدات والمنتجات الأخرى التي تُصنع في

الولايات المتحدة أو التي تخضع لنظام حماية براءات الاختراع في ذلك البلد.

وتبني حكومة المكسيك علاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف على المبادئ العامة للقانون الدولي، التي تنظم التعايش السلمي والمتحضر بين الدول ذات السيادة. ولذلك، لا تزال تلك المبادئ سارية بالكامل فيما يتعلق بالبند المعروض علينا مع مرور الزمن. وما فتئت تُكرر منذ عام ١٩٩٢، عندما قدمت حكومة جمهورية كوبا مشروع قرار إلى الجمعية العامة لتنظر فيه بغية إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض عليها. ومنذئذ، ما برحت المكسيك تصوت لصالح القرارات التي اتخذتها الجمعية في هذا الصدد. فهذا الحصار يجب أن ينتهي.

وبالمثل، تعارض المكسيك بقوة القوانين الأحادية التي تقوض التقدم المحرز صوب المزيد من التعاون، والاندماج والتجارة الحرة. ولذا، أبلغت عبر آليات شتى، المجتمع الدولي بموقفها المناهض للقوانين الوطنية ذات الآثار التي تتجاوز الحدود الوطنية على بلدان ثالثة، في انتهاك للقانون الدولي.

وترفض المكسيك رفضا قاطعا التعديل الذي اقترحته أستراليا مساء أمس، إذ أنه لا يتجاهل زخم البند ١٨ من جدول الأعمال فحسب، بل ويبدو كذلك أنه محاولة خطيرة لتبرير حصار اقتصادي يتعارض بشكل صريح وسافر مع القانون الدولي والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

وفي دورة الجمعية العامة هذه، وللمرة الخامسة عشرة، تكرر المكسيك تأييدها لمشروع القرار بشأن رفع الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وقد حان الوقت لترجمة ذلك القرار، الذي حصل على تأييد يقارب الإجماع من الجمعية العامة، إلى حقيقة واقعة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): ما لم يكن هناك اعتراض، أود أن أقترح أن يقفل باب الإدراج بقائمة المتكلمين في المناقشة المتعلقة بهذا البند.

لا أسمع اعتراضا.

تقرر ذلك.

السيد لونغ مينه (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أزجي الشكر إلى الأمين العام على تقريره بشأن تنفيذ القرار ١٢/٦٠، المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“ (A/61/132). ويرحب وفدي ترحيبا حارا بوجود السيد فليبي بيريز روك، وزير خارجية جمهورية كوبا، في هذه الجلسة العامة التي تعقدها الجمعية العامة. وفي ذلك الصدد، نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة ال٧٧ والصين.

على مدى أكثر من أربعة عقود، ما برح الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا يعيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية بشدة، مسببا مشاق وصعوبات عديدة للشعب الكوبي. ووفقا للمعلومات التي قدمتها حكومة كوبا، تجاوزت الأضرار الاقتصادية المباشرة الناجمة عن الحصار التي تكبدها الشعب الكوبي ٨٦,١ بليون دولار. وفي العام المنصرم وحده، تجاوزت الأضرار ٤,١٠٨ بليون دولار. وتلك أرقام تثير الجزع حقا.

وبسبب ما ينجم عن هذا الحصار من آثار سلبية على مصادر رزق الشعب الكوبي وطبيعته المتجاوزة للحدود الوطنية، فإن هذا الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا ما برح يواجه منذ عام ١٩٩٢ برفض المجتمع الدولي مرارا ومن خلال ١٤ قرارا متماثلا، اتخذته الجمعية العامة كل عام بأغلبية مطلقة.

وحثت الجمعية العامة الولايات المتحدة طوال الأعوام الأربعة عشر الماضية على إنهاء هذا الحصار، مؤكدة تساوي الدول في السيادة، ومبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى وحرية التجارة والملاحة البحرية الدوليتين، معربة عن قلقها إزاء استمرار سن وتطبيق دول أعضاء لقوانين وتنظيمات تمس آثارها سيادة دول أخرى والمصالح المشروعة لأشخاص ضمن ولايتها القضائية.

وعلى الرغم من حث الجمعية العامة والعديد من المحافل والهيئات الحكومية الدولية، لم يستمر الحصار على حاله فحسب بل تم تشديده عبر إنفاذ قوانين وأحكام ذات طبيعة متجاوزة للحدود الإقليمية بشكل محدد. والحصار، الذي يتنافى مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، بات أطول حصار في التاريخ على الإطلاق. ولن يسفر تمديده إلا عن المزيد من التوتر في سياق العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وكوبا، وعن المزيد من المشقة والصعوبات للشعب الكوبي، وخاصة لتلك الفئات الأشد ضعفا، مثل النساء والأطفال. وتتطلب هذه الحالة حلا عاجلا.

ولا يزال الموقف الأساسي لحكومة فييت نام هو أن كل دولة تمتلك الحق غير القابل للتصرف في تحديد نظامها السياسي وطريق التنمية الذي يناسب ظروفها الخاصة. وتؤمن فييت نام بإمكانية وضرورة تسوية الخلافات بين الولايات المتحدة وكوبا عن طريق الحوار والمفاوضات، على أساس الاحترام المتبادل، واحترام كل منهما لاستقلال وسيادة الآخر، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية. ونعتقد أن تطبيع وتنمية العلاقات الودية بين هذين الجارين المتقاربين جغرافيا لا يمكن إلا أن يخدم مصالح شعبيهما ومصالح السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

ونشجع على اتخاذ خطوات في ذلك الاتجاه، والعمل بروح القرارات الأربعة عشر التي اتخذتها الجمعية العامة والمذكورة آنفا – وآخرها القرار ١٢/٦٠، الذي اتُخذ في العام الماضي – وننضم إلى آخرين في دعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنهاء حصارها الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالتأكيد على أن مشاعر الصداقة والتضامن التي يكنها شعب فييت نام للشعب الكوبي ستزداد قوة. وستواصل فييت نام حكومة وشعبا، مع شعوب وبلدان أخرى، بذل قصارى جهدها لمساعدة حكومة كوبا وشعبها على التغلب على آثار الحصار.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): يؤيد الوفد الصيني البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

كل عام وعلى مدى ١٥ عاما على التوالي، اتخذت الجمعية العامة قرارا يحث كل البلدان، امتثالا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، على إبطال أو إلغاء أي قوانين وتدابير ذات آثار قانونية تتجاوز الحدود الوطنية للدول وتمس سيادة دول أخرى، وتنال من المصالح المشروعة للكيانات والأفراد الخاضعين للولاية القضائية لدول أخرى وتعيق ممارسة حرية التجارة أو الملاحة البحرية. وللأسف، لا يزال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا قائما حتى يومنا هذا.

وفي هذا العصر الذي يتسم بالعولمة، يمثل التبادل والتعاون بين البلدان على قدم المساواة، الاتجاه السائد في عصرنا. و تأتي إقامة الروابط الاقتصادية والتجارية والمالية الطبيعية لصالح البلدان كافة و لا تشكل بأي حال من

الأحوال فضلا يسبغه بلد ما على بلد آخر. و يمثل الحوار القائم على قدم المساواة أفضل وسيلة لتسوية الخلافات.

وعلى مدى زهاء ٤٠ عاما، فُرض حصار وجزاءات على كوبا بذريعة تعزيز الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان في كوبا. ولكن ما هي الحقيقة؟ أولا، إن محاولة إكراه بلد آخر على التخلي عن مسار تنميته الذي اختاره على نحو مستقل، بل وحتى على الإطاحة بحكومته، عبر فرض الحصار والجزاءات يشكل انتهاكا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمعايير الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية المعاصرة. وتلك الممارسات لا تمت لتعزيز الديمقراطية والحرية بأي صلة.

ثانيا، إن الحصار والجزاءات المفروضة على كوبا تتجاوز الحدود الإقليمية في طابعها وهي بالتالي تنتهك القانون والمبادئ الدولية وأهداف التجارة الدولية وقواعدها. كما إنها تخالف مبدأ تحرير التجارة.

ثالثا، لقد أدى الحصار والجزاءات المفروضة على كوبا بشكل خطير إلى إعاقة وتقييد جهود الشعب الكوبي للقضاء على الفقر وتحسين مستويات المعيشة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمثل الحظر والجزاءات تهديدا خطيرا لتمتع الشعب الكوبي بحقه في الحياة وفي التنمية.

وتظهر الحقائق أن حوالي ٤٠ عاما من الحصار والجزاءات المفروضة على كوبا لم تضر بمصالح ذلك البلد والبلدان الأخرى، مما أعاق بشكل خطير جهود التنمية على الصعيد الدولي فحسب، بل إنها أيضا تخالف مبادئ الديمقراطية والحرية وسيادة القانون وحقوق الإنسان، وبالتالي تهزم بشكل كامل أهداف السياسات التي يدعيها البلد المعني. ومع أن هذه السياسات تضر بالآخرين، فإنها أيضا لا تفيد البلد الذي يفرضها هو نفسه.

إن الحكومة الصينية تتمسك دائما بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وتدعو إلى المساواة في السيادة بين الدول وعدم تدخل كل بلد في الشؤون الداخلية للبلد الآخر وتسعى إلى تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون في العلاقات الدولية. ونحن نؤمن بأنه ينبغي للبلدان أن تختار، في ضوء ظروفها الوطنية المعينة، أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأسلوب تنميتها. ونرى أن الخلافات والنزاعات بين الدول ينبغي أن تحل من خلال الحوار والتعاون على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

ونظرا لكل ذلك، فان الحكومة الصينية تعارض بقوة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي والجزاءات المفروضة على كوبا. ونأمل أن يتخذ البلد المعني خطوات ملموسة، وأن ينخرط في حوار بدلا من المجابهة، وأن يقوم بإجراء اتصالات وتبادلات بدلا من فرض الحظر والجزاءات، وأن ينفذ القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة بدون تأخير. وبالتالي فإن الصين تؤيد مشروع القرار الذي قدمته كوبا في إطار البند الحالي في جدول الأعمال.

السيد غودارد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يمثل الحظر التجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا مسألة ثنائية ولذلك ينبغي ألا يتم عرضه على الجمعية العامة. ونحن نبقي الحصار لنظهر دعوتنا المستمرة إلى كفالة الحرية الاقتصادية والسياسية لجميع الكوبيين. ونبقي الحصار بغية أن تذهب فوائد مبيعات الولايات المتحدة من الأغذية والأدوية إلى الشعب الكوبي، وليس إلى القادة المحظوظين.

لقد عرضت كوبا مشروع القرار زاعمة أن الحصار يؤثر سلبيا على الشعب الكوبي، وطالبت باستهزاء من الجميع تجاهل حقيقة أن سياسة الحكومة الكوبية المتمثلة في الحرمان المستمر من الحقوق الإنسانية والاقتصادية وحقوق

العمل والحقوق السياسية لشعبها لأكثر من ٤٧ عاما تمثل المصدر الحقيقي للآثار السلبية على الشعب الكوبي. غير أن الحكومة الكوبية تطلب من الأعضاء التصويت للوم الولايات المتحدة على إخفاقات كوبا نفسها.

إن مشروع القرار يلوم بشكل غير صحيح الحصار التجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على الصعوبات التي يواجهها شعب كوبا، مع إعفاء حكومة كوبا من مسؤولية سياساتها، التي تمنع حق الشعب الكوبي في الأجر المنصف، وفي تملك وإدارة العمل التجاري، وفي شراء وبيع الممتلكات، وفي حرية تكوين الجمعيات، وفي حرية التعبير عن آرائه. وخلصت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابعة للأمم المتحدة إلى أن على كوبا أن تشجع فرص الأعمال التجارية الصغيرة بغية إنعاش الاقتصاد الكوبي، ولكن الحكومة الكوبية رفضت قبول الحاجة إلى نوع إصلاحات اقتصاد السوق الحر التي من شأنها أن توفر الفرص للشعب الكوبي.

كما أن مشروع القرار المقدم اليوم يدعي بشكل غير صحيح أن الحصار التي تفرضه الولايات المتحدة يشكل انتهاكا لحرية الملاحة. وفي الواقع، إن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة لا يمنع بقية العالم من التجارة مع كوبا أو تزويد كوبا بإمكانية الحصول على الأغذية أو الأدوية. والواقع، أن الولايات المتحدة، منذ عام ١٩٩٢، منحت تراخيص لأكثر من ١,٥ بلايين دولار في شكل مبيعات ومنح للأدوية والمعدات الطبية للشعب الكوبي، وما قيمته أكثر من ٨ بلايين دولار من السلع الزراعية في الأعوام الماضية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أكد رئيس الوكالة الكوبية لاستيراد الأغذية أن الولايات المتحدة هي أكبر مورد للأغذية لكوبا.

وإذا أرادت الحكومة الكوبية إنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة، فهي تعلم المطلوب منها وهو: إجراء الإصلاحات التي تفيد الشعب الكوبي، مثل إجراء انتخابات حرة وعادلة واقتصاد مفتوح ونقابات مهنية مستقلة وحرية الصحافة، على سبيل المثال لا الحصر. وفي عام ٢٠٠٢، أوضح الرئيس بوش أن رده على تلك الإصلاحات الملموسة سيتمثل في بذل مسعى مع الكونغرس الأمريكي بغية تخفيف القيود المفروضة على التجارة والسفر بين الولايات المتحدة وكوبا. ولكن، مضت أربعة أعوام ولم تستجب الحكومة الكوبية لتحدي الحرية إلا بسجن قادة حقوق الإنسان وأعضاء النقابات.

ويلوم مشروع القرار الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على التأثير السلبي على الشعب الكوبي، ولكنه لا يشير إلى الحصار الذي تفرضه الحكومة الكوبية ذاتها على شعبها – وهو حصار يمنع حتى محققي الأمم المتحدة والمحققين الدوليين لحقوق الإنسان من السفر إلى كوبا والاجتماع بحرية مع الشعب الكوبي. ومشروع القرار لا يدين ذلك الحصار.

إن الولايات المتحدة تؤيد حق الشعب الكوبي في تقرير مصيره بحرية من خلال انتقال حقيقي إلى الحرية السياسية والاقتصادية. ونشير إلى عبارات خوسيه مارتي، المعروف بالحواري ''El Apostol'' الذي قال ''إن الاضطهاد وحده هو الذي يخشى الممارسة الكاملة للحرية''.

وسنصوت معارضين لمشروع القرار ونناشد جميع الوفود التي تؤيد حق الشعب الكوبي وانتقاله إلى الحرية أن تحذو حذونا. وينبغي أن نوجه رسالة واضحة إلى الحكومة الكوبية مفادها أن الذي يسبب معاناة شعب كوبا ليس الحظر بل هو حرمان كوبا شعبها من الحقوق الأساسية للإنسان.

السيد أتيانتو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): مرة أخرى، كان علينا أن تناول مسألة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وإذ ننظر في هذه المسألة، فإننا نؤيد الآراء التي أعرب عنها ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

واسمحوا لي أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل الوارد في الوثيقة A/61/132. وهو يعرض آراء الدول الأعضاء، التي تعرب بالإجماع عن رفضها ومعارضتها لتطبيق حصار اقتصادي وتجاري ومالي أحادي يتجاوز الولاية الوطنية للدول على كوبا.

وموقف إندونيسيا القديم العهد من هذه المسألة معروف جيدا، وهو يقوم على المبدأ القائل إن تطبيق تدابير اقتصادية وتجارية أحادية تتجاوز الولاية الوطنية للدول يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة وينتهك القانون الدولي. فمن الواجب أيضا احترام مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان واحترام حرية التجارة والملاحة الدوليتين والالتزام بهما.

إن تطبيق الحصار الاقتصادي والتجاري يسبب آثارا وخيمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأبرياء، وخاصة النساء والأطفال. فهذه التدابير تشكل أيضا عائقا رئيسيا يحول دون التمتع الكامل لدولة ذات سيادة وشعبها بالحق في التنمية. وتمثل هذه التدابير كذلك انتهاكا لحقوق الإنسان باعتبار أن الحق في التنمية من الحقوق الأساسية للإنسان، فضلا عن أنها تقوض الحقوق المدنية والسياسية، فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وهذه الحالة لا تتفق مع روح الشراكة العالمية من أجل التنمية التي أرساها إعلان الألفية وتوافق آراء مونتيري وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. ففي الحقيقة، أكد قادتنا في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ عزمهم على ضمان التحقيق الكامل وفي الوقت المناسب لأهداف التنمية ومقاصدها بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية للقضاء على الفقر. وموقف إندونيسيا ينسجم مع مظاهر التضامن العالمي تلك.

واستنادا إلى تلك المبادئ، ستصوت إندونيسيا مؤيدة لمشروع القرار A/61/L.10 بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وفي هذا الشأن، نريد أن نؤكد مرة أخرى أن استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا لن يسهم إلا في إبقاء حالة التوتر الشديد بين البلدين المتجاورين. وهذا بالتأكيد لن يساعدنا كثيرا في الوفاء بالتزاماتنا باحترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وهما ركيزتان لا غنى عنهما لعالم أكثر سلاما وازدهارا وعدلا. وإزاء حالات كهذه، لا يكون للديمقراطية سوى حيز محدود للتطور.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فيليب بيريث روكيه، وزير خارجية كوبا لتقديم مشروع القرار A/61/L.10.

السيد بيريث روكيه (كوبا) (تكلم بالإسبانية): هذه هي المناسبة الخامسة عشرة على التوالي التي تقدم فيها كوبا إلى الجمعية العامة مشروع القرار المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“. وإننا نفعل ذلك دفاعا عن حقوق الشعب الكوبي، بل ودفاعا عن حقوق الشعب الأمريكي وحقوق الشعوب الممثلة في الجمعية هذه.

إن الحرب الاقتصادية التي تشنها الولايات المتحدة على كوبا، وهي أطول وأشرس حرب عُرفت على الإطلاق، تصلح لأن تكون عملا من أعمال الإبادة. وتشكل خرقا صارخا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. فعلى امتداد الـ ٤٨ عاما الماضية، أدى الحصار الذي تفرضه الولايات

المتحدة إلى أضرار اقتصادية لكوبا تزيد قيمتها على ٨٦ بليون دولار. فسبعة من كل عشرة كوبيين، عاشوا منذ ولادتهم، وهم يعانون ويكابدون آثار الحصار الذي يحاول أن يهزمنا بالجوع والمرض.

والحصار يمنع كوبا من التجارة مع الولايات المتحدة واستقبال السياحة منها. إنه يمنعها من تداول دولار الولايات المتحدة في معاملاتها الخارجية ومن الحصول على اعتمادات أو الدخول في عمليات مع مصارف الولايات المتحدة أو فروعها في بلدان أخرى. إنه لا يسمح للبنك الدولي أو مصرف التنمية للبلدان الأمريكية إعطاء كوبا أي قرض ولو كان متواضعا.

وما هو أفدح من ذلك أن حصار الولايات المتحدة يفرض أحكامه الإجرامية على علاقات كوبا مع البلدان الأخرى التي تتكون منها هذه الجمعية العامة.

لقد رأينا كيف أن ممثلي حكومة الولايات المتحدة كرروا مرة أخرى نفس الذرائع الزائفة – نفس الأكاذيب كما في السنوات الماضية. إنها كذبة حين يقولون إن هذه مسألة ثنائية، وحين يقولون إن كوبا تستطيع أن تتاجر وتشتري في بلدان أخرى ما لا تستطيع شراءه في الولايات المتحدة، وحين يقولون إن الولايات المتحدة لا تطارد سفن بلدان أخرى تحاول المجيء إلى كوبا، وحين يقولون إن كوبا تستخدم الحصار ذريعة. وإنني أكرر على مسامع مندوب الولايات المتحدة ما قيل في السنوات الماضية: إذا كانت الولايات المتحدة ترى أن كوبا تستخدم الحصار ذريعة، فلماذا لا تسحب هذه الذريعة منها برفع الحصار؟ لماذا لا ترفع الولايات المتحدة الحصار إذا كانت ترى أن كوبا تستخدمه ذريعة لتبرير فشلها؟

إن الحصار يمنع كوبا من التجارة مع شركات قائمة في دول أعضاء، وليس مع مؤسسات في الولايات المتحدة فحسب، بل مع مؤسسات في دول أعضاء، هي فروع لمؤسسات من الولايات المتحدة. كما أن السفن التي ترفع أعلام بلدان أعضاء لا يمكنها التوجه إلى موانئ الولايات المتحدة إذا كانت قد حملت في السابق بضائع من كوبا أو إليها. كان ذلك هو قانون توريشيلي الذي وقعه الرئيس بوش الأب عام ١٩٩٢.

وحصار الولايات المتحدة يمنع أيضا الشركات في بقية أنحاء العالم، تلك التي في بلدانكم، أيها الأعضاء الزملاء، من أن تصدر إلى الولايات أي منتجات تحتوي على مواد خام كوبية، كما يمنعها من أن تصدر إلى كوبا منتجات أو معدات تحتوي على أكثر من ١٠ في المائة من المكونات الأمريكية. تلك هي حقيقة المسألة. فالحصار يلاحق الأعمال التجارية في البلدان الأخرى وليس أعمال الولايات المتحدة وحدها. والآخرون من مواطنيكم، أيها الأعضاء الزملاء، الذين يريدون الاستثمار في كوبا، يتعرضون هم وعائلاتهم للتهديد برفض إدخالهم إلى الولايات المتحدة، بل وقد يساقون إلى المحاكمة أمام المحاكم في الولايات المتحدة. ذلك هو قانون هيلمز – بيرتون لعام ١٩٩٦.

ولن أضرب أمثلة لا حصر لها لإثبات صدق ما قلته. فالأمين العام أصدر تقريرا شاملا (A/61/132)، مع تعليقات من ٩٦ بلدا و ٢٠ وكالة ومنظمة دولية، يكشف بصورة واضحة المصاعب والعقبات التي يفرضها الحصار على حياة الشعب الكوبي وتنميته.

ونرى أنه من المهم إبلاغ الجمعية العامة بخطة إعادة غزو كوبا التي أقرها الرئيس بوش في أيار/مايو ٢٠٠٤، ثم جرى تحديثها في تموز/يوليه ٢٠٠٦. ونجد فيها بوضوح ما قد تفعله حكومة الولايات المتحدة في بلدنا إذا استطاعت وضعها تحت سيطرتها يوما ما. فبالنسبة لرئيس الولايات المتحدة، فإن الأمر الأهم هو إعادة جميع الممتلكات في كوبا

إلى أصحابها السابقين. وهذا قد يشمل، مثلا، مصادرة الأراضي من مئات الآلاف المزارعين الذين يملكون تلك الأراضي في كوبا الآن، أفرادا أو تعاونيات، لإعادة نظام الملكيات الكبيرة إلى سابق عهده وهذا بدوره قد يعني إجلاء الملايين من المُلاك الكوبيين من بيوتهم لإعادة ممتلكاتهم أو أراضيهم إلى مُدعي ملكيتها السابقين.

ويصف الرئيس بوش هذه الإجراءات بأنها عملية مستعجلة ينبغي أن تكون تحت السيطرة الكاملة لحكومة الولايات المتحدة – التي قد تشكل لهذه الأغراض ما يسمى ''لجنة إعادة حقوق الملكية إلى أصحابها السابقين''.

وقد يتم إنشاء هيكلية أخرى – لجنة دائمة تابعة لحكومة الولايات المتحدة من أجل إعادة البناء الاقتصادي في كوبا، تدير هناك عملية تنفيذ برنامج مواءمة ليبرالي شديد الصرامة، قد يشمل خصخصة جامحة لخدمات التعليم والصحة، وإلغاء نظام الضمان والرعاية الاجتماعية. كما قد تُلغى استحقاقات التقاعد والتعويض، وتُعرض على المتقاعدين فرصة العمل في أعمال البناء كجزء في إطار ما يسمى هيئة المتقاعدين الكوبيين.

ويعترف الرئيس بوش في الخطة بأنه لن يكون من السهل تطبيقها في كوبا. لذا، فقد أعطى تعليمات لوزارة الخارجية بإنشاء جهاز قمعي كأولوية مباشرة، نتصور أنه سيتم تدريبه على تقنيات الخنق الوحشية التي لا يعتبرها نائب الرئيس تشيني تعذيبا، للقضاء على مقاومة الشعب الكوبي التي لا تلين. وبات معروفا أنه ستكون هناك قائمة طويلة من الكوبيين الذين سيحاكمون ويعذبون ويذبحون.

وتنظر الخطة حتى في إنشاء مركز رئيسي لتبنِّي الأطفال، لتسليم عائلات في الولايات المتحدة وبلدان أخرى الأطفال الذين سيفقد آباؤهم أرواحهم في القتال أو يصبحون ضحايا للقمع. وهذا البرنامج المشبوه والوحشي بأكمله لإعادة استعمار بلد بعد تدميره وغزوه، ستديره شخصية تم تعيينها وتحددت وظيفتها الغريبة، وهي تعيد إلى ذاكرتنا اسم بول بريمر، وعنوانها ''منسق انتقال كوبا''. إنه رجل يدعى كالب ماك كاري، سجله اللافت الوحيد هو صداقته الوثيقة مع مجموعات الإرهابيين من أصل كوبي، الذين لا يزالون يدبرون وينفذون من ميامي مؤامرات اغتيال وأعمال تخريب جديدة ضد كوبا، في ظل إفلات كامل من العقاب.

وتلك هي المجموعات نفسها التي تطلب من الرئيس بوش الإفراج عن الإرهابي لويس بوسادا كاريليس العقل المدبر لتفجير طائرة ركاب كوبية، بينما هناك خمسة كوبيين شجعان مكافحين ضد الإرهاب ما زالوا يخضعون لسجن طويل وقاس في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٨.

وبعد مضي سنتين على بدء نفاذ تلك الخطة، نفذ معظمها فعلا. وعليه، فرضت قيود جديدة وأكبر من سابقاتها على الزيارات العائلية إلى كوبا التي يقوم بها الكوبيون المقيمون في الولايات المتحدة. والأمريكيون الذين سافروا إلى كوبا تعرضوا للمضايقات بقسوة. وخلال السنتين الماضيتين، جرى تغريم أكثر من ٨٠٠ شخص بتهمة السفر إلى بلدنا. وتم فرض قيود إضافية على إرسال التحويلات المالية إلى كوبا. وأوقفت فعليا التبادلات الأكاديمية والثقافية والعلمية والرياضية. ومنذ عام ٢٠٠٤، عوقبت ٨٥ شركة على خرقها المزعوم للحصار على كوبا.

وجرى تكثيف القيود المشددة على المعاملات المالية والتجارية لبلدنا. وكانت هناك أيضا نتائج ملموسة لعمل فريق التثبت من الأرصدة الكوبية في التعقب المحموم لكل شيء يبدو أنه دفعات مالية من كوبا أو إليها في العالم كله.

وبالترادف مع تشديد الحصار، أقر الرئيس بوش في ايار/مايو ٢٠٠٤ اعتماد ٥٩ مليون دولار أخرى تدفع

لذلك العدد القليل من مرتزقته والمحبطين في كوبا بغية اختلاق معارضة داخلية غير موجودة وتغطية نفقات حملات دعائية وبث إذاعي وتلفازي غير قانوني ضد كوبا. ولكن ذلك كله بلا طائل، وأدرك الرئيس بوش أن الوقت يمر سريعا وأنه لا يستطيع الوفاء بوعده للمجموعات الكوبية المتطرفة في فلوريدا. فمتاعبه المحلية والخارجية كانت ولا تزال تتزايد، وكوبا الاشتراكية كانت ولا تزال صامدة لا تلين، وفي ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦، أضاف الرئيس بوش تدابير جديدة إلى خطته.

ومن الجوانب البارزة لهذا التلفيق الجديد الذي يقع في ٩٣ صفحة، أنه يشتمل على مرفق سري، ينص على إجراءات ضد كوبا لم يُعلن عنها، وكما يوضحون، فلن يكشف عنها حتى تتحقق بفعالية ولأسباب تتعلق بالأمن الوطني.

هل ستشمل تلك الإجراءات مؤامرات جديدة لاغتيال زعماء كوبيين، أو المزيد من الأعمال الإرهابية، أو اعتداء عسكري؟ ومن على هذه المنصة، وأمام الجمعية العامة اليوم، نتحدى الرئيس جورج دبليو بوش أن يكشف علنا مضمون تلك الوثيقة، وهو ما لم يفعله حتى اليوم، إن كانت لديه الشجاعة للكشف عنها.

وتشمل هذه الخطة، بطبيعة الحال، تخصيص أموال إضافية. وفي غضون هذه الفترة، ستبلغ الأموال المخصصة ٨٠ مليون دولار خلال سنتين، وما لا يقل عن ٢٠ مليون دولار سنويا إلى حين تُهزم الثورة الكوبية – وإلى الأبد. وهناك أيضا زيادة في البرامج الإذاعية والتلفزيونية التي تبث ضد كوبا، مما يعد انتهاكا سافرا لمعايير الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.

وبالإضافة إلى ذلك، تبذل جهود من جديد لإنشاء ما يُسمى بالتحالف بين البلدان لدعم التغيير المزعوم للنظام في كوبا. وخطة بوش تركز بصورة خاصة على تطبيق الحرب الاقتصادية على كوبا من خارج أراضيها. وهكذا يجري إنشاء آليات جديدة لتحسين الآلية التي تنفذ قواعد الحصار ويجري اعتماد جزاءات جديدة.

وهناك عقوبة تبرز بسبب حداثتها، هي المحاكمة الجنائية للمخالفين. فالبند الثالث من قانون هلمز – بورتون، يأذن برفع دعاوى قضائية أمام محاكم الولايات المتحدة ضد المستثمرين الأجانب في كوبا، وخاصة ضد المستثمرين من مواطني البلدان التي تؤيد استمرار الثورة الكوبية.

ويجري النظر في إنفاذ المادة الرابعة أيضا بصرامة أشد. ومن شأن هذا أن يمنع دخول المستثمرين في كوبا وأسرهم إلى الولايات المتحدة. وتستهدف الملاحقة القضائية بصورة خاصة من يستثمرون في التنقيب عن النفط واستخراجه، وفي السياحة ومعدن النيكل والروم والتبغ. وأنشئ ما سُمي بفريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بالنيكل الكوبي كأداة لتعقب مبيعات النيكل الكوبي للأسواق الأخرى – لا سوق الولايات المتحدة فحسب، بل ودوائر الأعمال في البلدان الأخرى الممثلة هنا كذلك.

ويجري إحكام الحصار على المراسلات بين الكنائس الأمريكية والكوبية وهناك حظر على تقديم الهبات الإنسانية للمنظمات الدينية الكوبية.

لكن هناك حصار من نوع جديد، وافق عليه الرئيس بوش، وهو جدير بتعليق خاص إذ تبين الوثيقة أن الولايات المتحدة سترفض تصدير جميع التجهيزات الطبية التي يمكن استخدامها في برامج الرعاية الصحية للمرضى الأجانب. أي أن حكومة الولايات المتحدة، التي لم تدخر وسعا من أجل إفشال برامج كوبا للتعاون الطبي الدولي، تقر الآن بأن

ملاحقاتها قد تبلغ درجة محاولة منع كوبا من شراء الأجهزة اللازمة من أي مكان آخر في العالم.

ولا بد لي أن أؤكد مرة أخرى أن الحصار قد بلغ حد حظر المراسلات والاتصالات بين كنائس الولايات المتحدة وكنائس كوبا؛ إذ يُمنع على كنائس الولايات المتحدة إرسال هبات أو أدوية أو غيرها من الإمدادات اللازمة إنسانيا لنظيراتها، كنائس كوبا. بل إن الحصار الذي يفرضه الرئيس بوش ضد كوبا قد أعلن الحرب على كنائس الولايات المتحدة والكنائس الكوبية، محاولا مقاومة مشيئة الرب. ثانيا، يرمي هذا الحصار إلى منع كوبا من شراء تجهيزات طبية لبرامج التعاون الطبي الدولي.

ولا بد من تقديم بعض المعلومات الأساسية هنا. فمنذ عام ١٩٦٢، وهو العام الذي قدم فيه بعض الأطباء الكوبيين مساعدات في الخارج لأول مرة – أي في الجزائر، قدم حوالي ٠٠٠ ١٣٢ من الأطباء والممرضين والممرضات والمرشدين الصحيين خدمات في ١٠٢ بلدا. وفي الوقت الحاضر، يقدم ٠٠٠ ٣١ مرشد صحي كوبي خدماتهم في ٦٩ بلدا – منهم ٠٠٠ ٢٠ من الأطباء – بلى، هناك ٠٠٠ ٣١ مرشد صحي يقدمون الرعاية في ٦٩ بلدا، كثير منها بلدان ممثلة هنا.

وفي ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أنشأنا فرقة طبية متخصصة في حالات الكوارث والطوارئ، إبان المحنة التي حلت بمليونين من السكان الفقراء السود في جنوب الولايات المتحدة من جراء إعصار كاترينا – وافتقار الحكومة إلى الشعور بالمسؤولية وانعدام حساسيتها. وتتألف هذه الفرقة من ٠٠٠ ١٠ عنصر، مدربين التدريب المناسب ومجهزين بصورة ملائمة – وهي تحمل اسم شاب أمريكي، هو هنري ريف، الذي ضحى بحياته عام ١٨٧٣ في ريف كوبا، بينما كان برتبة اللواء في جيشنا للتحرير. ولدى إنشاء هذه الفرقة، كان أكثر من ٥٠٠ ١ طبيب كوبي مستعدين لمغادرة كوبا قاصدين أشد المناطق دمارا لإنقاذ مالا يُعرف عدده من الأرواح التي أزهقت بعد أن رفض الرئيس بوش استقبال أطبائنا.

وقد عمل ما مجموعه ٥٦٤ ٢ من عناصر الفرقة المذكورة لمدة ثمانية أشهر في باكستان، على أثر الزلزال الذي ضربها. وأنشأوا ٣٢ مستشفى ميدانيا، قدمت فيما بعد هبة لتلك الدولة الشقيقة. وقد عالجوا ١,٨ مليون مريض وأنقذوا ٠٨٦ ٢ شخصا. وفي فترة لاحقة، قدم ١٣٥ طبيبا كوبيا مساعدات في إندونيسيا وأنشأوا مستشفيين ميدانيين، قدما أيضا لإندونيسيا على سبيل الهبة. وقد وفر هؤلاء الأطباء العلاج لـ ٠٠٠ ٩١ مريض وأجروا ٩٠٠ ١ عملية جراحية. وعمل بعض الأطباء الكوبيين في السابق في مناطق منكوبة بكوارث، مثل بيرو في عام ١٩٧٠، وفنزويلا في عام ١٩٩٩ وسري لانكا وإندونيسيا عام ٢٠٠٤ وغواتيمالا في عام ٢٠٠٥، على سبيل المثال لا الحصر.

ولو نجح الرئيس بوش في خطته الخالية من كل إنسانية لحال ذلك دون تقديم كوبا جهدها المتواضع والسخي إلى شعوب أخرى، كثير منها ممثل هنا، في مجال لا يشكك أحد بخبرتنا وتطورنا فيه.

وتقوم كوبا منذ عام ٢٠٠٤ بتنفيذ ”العملية المعجزة“ التي تم في إطارها إجراء عمليات جراحية لما يناهز ٠٠٠ ٤٠٠ مريض من ٢٨ بلدا؛ ولا يشمل ذلك نحو ٠٠٠ ١٠٠ كوبي، مجانا، واستعادوا إبصارهم. ولم يكن باستطاعة بلدنا بمفرده أن يتحمل كل النفقات المترتبة على ذلك. وفي هذا الصدد، إلا أن الأطباء والفنيين الكوبيين والتكنولوجيا والتجهيزات الكوبية يمهدون السبيل لإجراء

جراحات لمليون من سكان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي سنويا.

ولو نجحت الخطة الأمريكية في إعاقة هذا المسعى، لكان عدد مماثل من المصابين بأكثر من ٢٠ مرضا من أمراض العيون، قد فقدوا القدرة على الإبصار. وحكومة الولايات المتحدة تعرف هذا، لكنها لا تتخلى عن خطتها الشنيعة الرامية إلى خنق كوبا. وهنا، فإنني أكتفي بالإشارة إلى الذين تُجرى لهم عمليات تتعلق بالإبصار، ناهيك عن مئات الملايين الذين يستفيدون من برامج الرعاية الصحية الشاملة التي يديرها أطباء كوبا الأمميون.

ولا تقتصر أنشطة كوبا على تقديم الخدمات الطبية. فهي تقدم حاليا التدريب لأكثر من ٠٠٠ ٤٦ طالب طب من الشباب، من ٨٢ بلدا من بلدان العالم الثالث، إما في كوبا أو في بلدانهم.

إن كوبا لن تستسلم. وهي لن تتردد في تعزيز هذه الجهود الإنسانية، التي تنم عن أنه يمكن أن يوجد عالم يسوده السلام والعدالة والتعاون. والتزام كوبا بحقوق جميع المحرومين في العالم أقوى من كراهية الجلادين.

إن ملايين الكوبيين ينتظرون الآن القرار الذي ستتخذه هذه الجمعية. ونحن نطلب منكم، يا وفود الدول الأعضاء، أن تؤيدوا اليوم احترام حقوق كوبا، فهو احترام لحقوق الشعوب التي تمثلونها أيضا.

نطلب منكم التصويت مؤيدين مشروع القرار المعنون ”ضرورة إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي، الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“. ونحن نفعل ذلك ورؤوسنا عالية، بتفاؤل وثقة وعلى أمل ترديد الأبيات التي أنشدها شاعر من شعراء جيلنا، هو سلفيو رودريغز، لأن في كوبا

”لن يموت أحد

”حياتنا كلها تعويذة تجلب الحظ السعيد

”إنها لنا عباءة

”لن يموت أحد

”الآن، لا شك، حين صار نشيد الوطن أغنية لنا“

[اقتباس من قصيدة ”بريلوديو دي خيرون“]

وإذا فرضوا علينا حربا، فلن يكون في الولايات المتحدة ما يكفي من جنود للتعويض عما سيتكبدون من إصابات في بلد طالما قاوم وما فتئ يعد دفاعه لأكثر من ٤٥ عاما.

هذا هو البيان الذي أعددته عند تقديم مشروع قرارنا. غير أن حدثا لم يسبق له مثيل في هذه الجمعية يدفعني إلى إضافة بضع ملاحظات. فلأول مرة منذ عام ١٩٩٢، عندما بدأت الجمعية النظر في مسألة الحصار على كوبا، تحاول الولايات المتحدة نسف التصويت عن طريق إدخال تعديل. وبعد عدة أسابيع مارست فيها الولايات المتحدة ضغطا غاشما، أدركت أنها لا تستطيع عكس اتجاه التأييد الساحق الذي تمخض عنه مشروع القرار هذا. فحاولت عندئذ محادثة عدد كبير من الوفود لحضها على الامتناع عن التصويت، وفشلت. ثم هددت وفودا أخرى وابتزت غيرها لترفضه، وفشلت مرة أخرى. وقررت أخيرا أن تقاطع عملية التصويت هذه لتحويل الانتباه عن المسألة الأساسية، وهي الحظر المفروض على كوبا، مما يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، وقررت أن يقدم وفد استراليا مشروع التعديل المعد في واشنطن.

لديّ هنا النقاط الأساسية التي وزعتها الولايات المتحدة يوم الاثنين، الموافق ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، طالبة

تأييد تعديل لم تقدمه استراليا كتعديل مقدم منها إلا مساء أمس، الثلاثاء، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر. ومن الغريب أن يطلب وفد الولايات المتحدة في الوثيقة المذكورة تأييدا لتعديل لم تكن استراليا قررت بعد تقديمه. لقد حاولت الولايات المتحدة حمل أحد بلدان الاتحاد الأوروبي على تقديمه، لكنها لم تنجح. فالتمست المساندة في بلدان أخرى، لكنها لم تتمكن من الحصول عليها منها أيضا. وأخيرا، ومن خلال اتصال على مستوى رفيع للغاية من واشنطن بوزير خارجية استراليا، تقرر أن تقوم استراليا بدور التابع الذي سيقدم تعديل الولايات المتحدة.

فهل يعبر هذا التعديل عن شاغل حقيقي لدى استراليا؟ كلا. إنه مجرد دلالة على خضوعها الخسيس لحكومة الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، لا تتمتع استراليا بالسلطة المعنوية التي تخولها الإشارة إلى حالة حقوق الإنسان في كوبا. وحكومة استراليا متواطئة مع إمبريالية الولايات المتحدة. إنها بمثابة ''إمبريالية الجيب''، المستعدة دائما في منطقة المحيط الهادئ لاتباع معلمها في واشنطن. وهكذا نرى أنها لم تكتف بالتعاون مع الولايات المتحدة وإرسال قوات إلى جانب جيشها في حرب فييت نام، التي أزهقت فيها أرواح أربعة ملايين فييتنامي، بل شاركت بهمة بأكثر من ٢ ٠٠٠ جندي في اجتياح العراق، وهي حرب استباقية، لا شرعية لها مطلقا. وحتى اليوم، لا يزال يتواجد ١ ٣٠٠ جندي استرالي في العراق ميدانيا، بالرغم من أنه لا يؤيد هذا العمل، إلا ٢٢ في المائة فحسب من سكان استراليا.

ليس للحكومة الاسترالية، التي تخضع سكان استراليا الأصليين لنظام فصل عنصري حقيقي، السلطة المعنوية لانتقاد كوبا. فحكومة استراليا، التي تدعم مركز التعذيب التابع للولايات المتحدة في غوانتانامو، والتي أيدت المحاكمات الموجزة أمام محاكم عسكرية لأسرى أخضعوا للمضايقات والتعذيب هناك، بما في ذلك الأسرى الاستراليون، لا تملك سلطة معنوية لتوجيه النقد إلى كوبا. والولايات المتحدة أقل منها أهلية للقيام بذلك. لقد رأينا جميعا الصور المرعبة من سجن أبو غريب، والصور الشنيعة من غوانتانامو. ونحن نعرف أنهم ما زالوا يحتفظون بسجون سرية ويقومون برحلات جوية سرا، ينقلون فيها أسرى مخدرين وموثوقي الأيدي. ورأينا صور إعصار كاترينا المريعة، حين كان هناك بشر مصيرهم الهلاك لأنهم من السود، لأنهم فقراء. وبعد كل ما نعرفه الآن، لا يجوز لهذه الجمعية أن تكون ضحية الخداع أو التلاعب.

ولذلك، وباسم كوبا، نطلب منكم، سيداتي وسادتي، أن تصوتوا أولا مؤيدين اقتراح عدم اتخاذ إجراء، الذي سنقدمه معارضة للتعديل الذي اقترحته استراليا، وأن تصوتوا بعد ذلك مؤيدين لمشروع القرار A/61/L.10 الذي قدمته كوبا.

ذكر ممثل الولايات المتحدة في خطابه أمام هذه الجمعية اسم خوسيه مارتي المقدس، رسول استقلال كوبا، وهو بفعله هذا دنس اسمه المجيد، اسم رجل قال إن الحرب المحتدمة في كوبا في سبيل الاستقلال إنما اندلعت لمنع فرض الولايات المتحدة سيطرتها على جزر البحر الكاريبي. ويشعر وفدي بالإهانة لاستعمال اسم خوسيه مارتي لتبرير الحظر. وإني أذّكر الجمعية العامة، وخاصة وفد الولايات المتحدة، بأن خوسيه مارتي قال أيضا إن حصون الفكر أكبر قيمة من الخنادق الحجرية. فحصون الأفكار هي التي جعلت من الشعب النبيل، الكريم، الشعب البطل الذي أمثله هنا شعبا لا يقهر.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أود أن أستهل بياني بالتعبير عن تأييد بلادي، سورية، للبيان

الـذي ألقـاه ممثـل جنـوب أفريقيـا المـوقر بالنيابـة عـن مجموعـة الـ ٧٧ والصين.

لقـد أكـدت مبـادئ ومقاصـد ميثـاق الأمـم المتحـدة على حق الـدول في ممارسة سيادتها على أراضيها، وفي عـدم التـدخل في شـؤونها الداخليـة. ويُفتـرض في أعـضاء الأمـم المتحدة كافة، لا سيما الـدول الكبرى الـتي سـاهمت بـشكل أساسي في صياغة الميثاق بعد أن كانـت قـد امتحنـت بنفسها مـرارة تـدخل النازيـة والفاشـية في أمورهـا وتعـديهما علـى سيادتها خـلال الحـرب العالميـة الثانيـة، أن تحتـرم ميثـاق الأمـم المتحـدة أكثـر مـن غيرهـا، لأنـه يـشكل دسـتور هـذه المنظمـة ومرجعها الأول والأخير. ولما كـان الحظر الأحـادي الطـرف الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، والتـدابير الجديدة الرامية إلى إحكام هـذا الحـصار يتعارضـان مـع الميثـاق ومع مبادئ القانون الدولي، خصوصا مبادئ تـساوي الـسيادة بـين الـدول، وعـدم التـدخل في شـؤونها الداخليـة، وحريـة التجارة والملاحة الـدوليتين، فـإن هـذا الحظـر يـصبح، حكمـا، غير قـانوني ولا ينـسجم مـع المعـايير الـتي قبلـها المجتمـع الـدولي للتعامل بين الدول.

إن هذا الحصار المفروض على كوبا منذ حـوالي ثمانيـة وأربعين عامـا خلـق سـابقة في التعامـل الأحـادي الطـرف بـين الـدول خـارج إطـار القـانون الـدولي كمـا عـرّض كوبـا لـشتى أنـواع الـضرر الاقتـصادي والاجتمـاعي والـسياسي، وعمّـق معاناة الشعب الكوبي، لا سيما الأطفال منـهم وكبـار الـسن. وقد أثر الحصار على الجهود الحثيثة التي يبذلها الشعب الكـوبي لتحقيق رفاهه وازدهاره. ولا يـزال الحـصار يتـسبب في إلحـاق الضرر بالاقتصاد الكـوبي، الـذي تجـاوزت خـسائره ٨٦ مليـار دولار أمريكـي، باسـتثناء الخـسائر غـير المباشـرة الـتي تقـدر بعشرات المليارات من الدولارات أيضا. كما أن هذا الحـصار يلحـق الـضرر بالتنميـة الاجتماعيـة والثقافيـة للـشعب الكـوبي، ويحرمـه مـن الفـرص والمنـافع العائـدة مـن التجـارة؛ وينتـهك انتهاكا مباشرا الحريات الأساسية وحقـوق الإنـسان للـشعب الكوبي، بما في ذلك الحق في العيش بكرامة والحق في التنمية.

ويعرب وفد بلادي عن تقديره لحرص كوبـا المـستمر على إجراء حوار بناء مع الولايات المتحـدة الأمريكيـة لتـسوية جميـع المـسائل الخلافيـة بـين الطـرفين علـى أسـاس المـساواة في الـسيادة والاحتـرام المتبـادل، وعـدم التـدخل في الـشؤون الداخليـة للـدول، واحتـرام مبـادئ ومقاصـد ميثـاق الأمـم المتحدة، ومبادئ حسن الجوار. ويـرى وفـد بـلادي أن تطبيـع العلاقـات بـين كوبـا والولايـات المتحـدة الأمريكيـة يـصب في مصلحة شعبي البلدين. وتؤكد سورية علـى حـق الـشعوب في اختيـار أنظمتـها الـسياسية والاقتـصادية والاجتماعيـة والثقافيـة بمحض إرادتها، وفقا لما تقتضيه الشرائع الدولية.

إن تأييـد ١٨٢ دولـة للقـرار في دورة العـام الماضـي يؤكد أن المجتمع الدولي في أغلبيته الساحقة يرى ضرورة إنهاء هذا الحـصار الجـائر المفـروض علـى كوبـا. ويؤكـد أيـضا علـى ضـــرورة احتـــرام الـــنظم الوطنيـــة الـــسياسية والاقتـــصادية والاجتماعية للدول، والتي تختارها كل دولة بملء إرادتها، وفي ضـوء المـصالح الوطنيـة الـتي تراهـا ملائمـة لهـا. ونـشير في هـذا الصدد إلى إعلان رؤساء دول وحكومات بلدان حركـة عـدم الانحياز، الـصادر عـن قمـة هافانـا الأخـيرة، الـذي طالـب مـرة أخـرى حكومـة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بإنهـاء الحـصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفـروض علـى كوبـا مـن طـرف واحـد. كمـا عبّـر الإعـلان عـن قلـق دول عـدم الانحيـاز مـن توسـيع الحـصار المفـروض علـى كوبـا، واسـتمرار التـدابير التشريعية الجديدة التي تؤدي إلى تشديد هذا الحصار.

كمـا نـشير إلى اتفـاق البلـدان الناميـة في مـؤتمر قمـة الجنـوب لمجموعـة الـ ٧٧ والـصين، الـذي عقـد في قطـر عـام ٢٠٠٥، حيث رفـضت هـذه القمـة رفـضا قاطعـا أيـضا فـرض أي قـوانين وأنظمـة ذات آثـار تتجـاوز الحـدود الوطنيـة. كمـا

رفضت قمة الدوحة رفضا قاطعا فرض أي قوانين تعتمد تدابير اقتصادية قسرية. وأعربت القمة عن قلقها العميق إزاء ما يترتب على الجزاءات الاقتصادية من آثار سلبية على القدرة الإنمائية في البلدان المستهدفة. ووجهت القمة نداء خاصا باسم جميع قادة البلدان النامية لرفع الحصار المفروض على كوبا فورا.

لقد عبّر المجتمع الدولي مرارا عن رفضه لاستمرار العقوبات من جانب واحد على كوبا. كما عبّر عن رفضه لتوسيع هذه العقوبات من خلال القانون الذي سنته الولايات المتحدة، والمسمى بقانون هيلمز – بيرتون، الذي يتجاوز بولايته التشريعات الوطنية الأمريكية ليمس سيادة دولة أخرى تتعامل مع كوبا، مما يتعارض مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول ومع مبادئ القانون الدولي. كما تدين سورية التوسيع الأخير للسياسات العدائية الأمريكية تجاه كوبا عبر التهديد باستخدام القوة العسكرية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، مما يخالف ميثاق الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من المناشدات المتكررة في الماضي من قبل الجمعية العامة وعلى مدى ١٥ عاما متتالية، لم تتخذ حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حتى الآن أي إجراءات لتلبية رغبات المجتمع الدولي. وما زالت تعمل متعمدة وبعناد على الاستمرار في الموقف الخاطئ، وتتجاهل المطالب العادلة للمجتمع الدولي. وإضافة إلى ذلك، أدخلت سلطات الولايات المتحدة تدابير جديدة لتشديد الحصار على تلك الدولة المستقلة وذات السيادة. كما أن تصرفات وإجراءات الولايات المتحدة تنال من استقلال وسيادة كوبا ووحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية، في تهديد مباشر لاستقرار المنطقة، وفي تهديد صارخ للأمن والسلم الدوليين في العالم. إن مجلس الأمن والجمعية العامة مدعوان، بناء على ولاياتهما، إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية لوضع حد لسياسات الحصار والعقوبات الاقتصادية والسياسات العدائية الأمريكية تجاه جوارها الجغرافي المباشر، وتجاه دول أخرى بعيدة جغرافيا عن الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذا الصدد، يأمل وفد بلادي أن تزال جميع أشكال الحصار المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وأن يلقى صوت المجتمع الدولي، الذي تعبر عنه الجمعية العامة وغيرها، احترام الولايات المتحدة الأمريكية، والتزامها الكامل به. وانطلاقا من ذلك، فإن بلادي سورية ستصوت مؤيدة لمشروع القرار.

السيد راغافان (الهند) (تكلم بالانكليزية): نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. لقد مضى على الحصار والجزاءات اللذين تفرضهما الولايات المتحدة على كوبا أكثر من أربعة عقود، وما فتئا موضوعا للمناقشة في الجمعية العامة في ١٥ دورة على التوالي.

وكان للحصار تأثير على الجهود التي تبذلها كوبا للقضاء على الفقر وتحسين الأحوال المعيشية وتعزيز التنمية الاجتماعية – الاقتصادية. كما أعاق التمتع الكامل بحقوق الإنسان، مثل الحق في التنمية والحق في الغذاء، والحق في الرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية، وكلها تُقدَّم بمستوى جيد على الرغم من هذه القيود.

وبالنسبة لتأثير الحصار على النظام الصحي في كوبا، خلصت الرابطة الأمريكية للصحة العالمية إلى أن الحصار تسبب في زيادة المعاناة بدرجة كبيرة، من قبيل حرمان المرضى من الأدوية الضرورية أو إجراء الأطباء جراحات طبية بدون توفر المعدات اللازمة. ولا يزال الحصار يؤثر على إيصال المعونة الغذائية. ويتصل تأثير الحصار الضار على قطاع التعليم بالقيود على التجارة التي تحول دون شراء السلع المستوردة الضرورية بأسعار تنافسية أفضل.

ويحد الحصار والجزاءات من وصول كوبا إلى الأسواق ورأس المال والتكنولوجيا والاستثمار، كما أنهما لا يتماشيان مع نظم التجارة المتعددة الأطراف، ولا يمكن تبريرهما حتى استنادا إلى شرط الاستثناء بشأن ''المصالح الأمنية الأساسية'' الوارد في الاتفاق العام لمنظمة التجارة العالمية بشأن التجارة في الخدمات.

وفي الظروف العادية، يمكن أن تكون كوبا والولايات المتحدة شريكين اقتصاديين طبيعيين، يستفيد كلاهما من التجارة. ونفهم أن قطاعا كبيرا من الأعمال التجارية في الولايات المتحدة يود الاستفادة من السوق الكوبية. فاستيراد أغذية ومنتجات زراعية من الولايات المتحدة بما يعادل نسبة ١٣ في المائة من إجمالي ما تستورده كوبا من الأغذية والمنتجات الزراعية يجسد تأثير التشريع الذي سنته الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٠، والذي خفف الجزاءات المفروضة على كوبا فيما يتعلق بتصدير الأغذية والأدوية. ووفقا لبعض التقديرات، تتراوح الخسارة المحتملة التي تتكبدها المؤسسات التجارية في الولايات المتحدة بين بليون و ١٥ بليون دولار.

لقد رفضت الجمعية العامة القوانين والتشريعات التي لها تأثير يتجاوز الولاية الوطنية، كما رفضت جميع أشكال القسر الاقتصادي الأخرى. واتخذت الجمعية قرارات تحث جميع البلدان على الامتثال للميثاق والمبادئ الواردة في الصكوك القانونية، وإلى إلغاء أو إبطال جميع القوانين والتدابير التي لها آثار تتجاوز الولاية الوطنية، وتؤثر على سيادة دول أخرى وعلى الحقوق والمصالح المشروعة للشعوب أو الكيانات التابعة لولايتها، وعلى حرية التجارة والملاحة البحرية. ويتعين أن تمتثل الجزاءات لمبدأ عدم التدخل ومبدأ التناسب القانونيين الدوليين، بغض النظر عن الغرض منها.

ونتشاطر رأي البلدان التي كررت معارضتها لسمة الحصار الاقتصادي المتعلقة بامتداد أثره إلى خارج الإقليم، والتي نُفِّذت بمقتضى قانون الديمقراطية في كوبا لعام ١٩٩٢ (أو ما يسمى ''بقانون تورسيلي'') وقانون هيلمز - بيرتون لعام ١٩٩٦، اللذين اتسع من خلالهما نطاق الحصار المفروض خارج الإقليم ليشمل الشركات الأجنبية، فضلا عن الأفرع الأجنبية للشركات التابعة للولايات المتحدة التي تتعامل مع كوبا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فينافيسر (ليختنشتاين).

وما فتئت الهند، وهي إحدى أكبر الديمقراطيات في العالم، تعارض أية تدابير تتخذها البلدان من جانب واحد وتمس سيادة بلد آخر، بما في ذلك أي محاولة لامتداد نطاق تطبيق قوانين بلد ما خارج إقليمه على دول أخرى ذات سيادة. وتعتقد الهند بضرورة بذل الجهود لتعزيز المساعي الرامية إلى تهيئة بيئة اقتصادية قادرة على توفير فرص متساوية لجميع البلدان وتقويتها، وأن على المجتمع الدولي أن يضاعف الجهود التي يبذلها لتوفير بيئة خالية من الجزاءات والحصار.

السيد غريبي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): بداية، يود وفدي أن يعرب عن تأييده التام للبيان الذي أدلى به وفد جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

فما من شك أن الحصار ينتهك المبادئ المتفق عليها دوليا والتي تحكم العلاقات بين الدول، مثل تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة الدولية والملاحة البحرية. وكما كرر وفدي في بيانات سابقة، ينبغي أن تعتبر السياسات والتدابير الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب عوائق كبرى تحول بين المجتمع

الدولي وسعيه في سبيل قضاياه ومصالحه المشتركة. وتتعارض هذه التدابير مع تعزيز التعاون والشراكات اللازمة لتهيئة بيئة ملائمة يستفيد منها الجميع على الصعيد الدولي.

كما أن تقارير الحكومة الكوبية عن تأثير الحصار تبين بوضوح أن هذه التدابير الأحادية الجانب تؤدي إلى زيادة التباين في ميادين الصحة والاقتصاد والتعليم والتدريب والتجارة والسياحة والطيران المدني، وحتى الأنشطة الثقافية. واتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٤ قراراً متتالياً حتى عام ٢٠٠٥ يعبر عن رد فعل المجتمع الدولي إزاء هذه التدابير.

وتدعو تلك القرارات جميع الدول إلى الامتناع عن تطبيق قوانين وتدابير من هذا النوع واتخاذ الإجراءات اللازمة لإلغائها أو إبطالها في أسرع وقت ممكن. والسبب جلي واضح. فاللجوء إلى الحصار كأداة لتحقيق أغراض سياسية يقوض الجهود الجماعية التي تبذلها الدول الأعضاء لتحقيق نمو اقتصادي وتنمية مستدامة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

وأود أيضا أن أذكر بأن خطة جوهانسبرغ للتنفيذ دعت الدول الأعضاء إلى الامتناع عن اتخاذ أي تدابير من جانب واحد تتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعيق التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان البلدان المتضررة، لا سيما النساء والأطفال.

وتشير خطة جوهانسبرغ للتنفيذ أيضا إلى أن هذه التدابير الأحادية الجانب تعيق رفاه المتضررين وتوجد عوائق تحول دون تمتعهم الكامل بحقوق الإنسان، بما فيها حق الجميع في التمتع بمستوى معيشة ملائم لصحتهم ورفاههم، وحقهم في الحصول على الغذاء والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية.

وتنص خطة جوهانسبرغ للتنفيذ أيضا على أنه ينبغي للدول أن تتعاون للنهوض بنظام اقتصادي دولي داعم ومفتوح يؤدي إلى النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في جميع البلدان. وتضيف الخطة أنه ينبغي ألا تشكل التدابير المنصوص عليها في السياسات التجارية للأغراض البيئية وسيلة للتمييز بشكل تعسفي غير مبرر في مجال التجارة الدولية.

ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) أكدت من جديد على التزام جميع البلدان بضمان أن تشارك البلدان النامية مشاركة كاملة في النظام التجاري العالمي بغية الوفاء باحتياجات تنميتها الاقتصادية. ومؤتمر قمة حركة عدم الانحياز، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في هافانا، كوبا، أكد مجددا على موقفه بشأن هذه المسألة. وناشد مؤتمر القمة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا، فهو، إضافة إلى كونه حظرا أحادي الجانب يخالف مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبدأ حسن الجوار، فإنه يسبب خسائر مادية وأضرارا اقتصادية فادحة للشعب الكوبي.

ويؤمن وفدي بأن اللجوء إلى اتخاذ التدابير الاقتصادية القسرية وغير المبررة ضد دول أخرى على أساس معايير سياسية أمر غير مقبول للمجتمع الدولي. وتطبيق القوانين الداخلية فيما يتجاوز الولاية الوطنية ينشئ بيئة عدائية في العلاقات الدولية ويؤثر سلبا على السلام والأمن العالميين. وما زالت تلك الأعمال السياسية ذات الآثار الاقتصادية تقيد الاستثمار والتجارة والتوظيف ونقل التكنولوجيا وآفاق النمو الاقتصادي ليس للبلدان المستهدفة فحسب بل أيضا للبلدان الأخرى.

ويحدونا الأمل في أن تتخذ الدول الأعضاء التي ما زالت تطبق قوانين وتدابير اقتصادية أحادية قسرية الخطوات اللازمة لإلغائها أو إبطالها في أقرب فرصة ممكنة.

السيد حميدون (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، يود وفدي أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل جنوب إفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. كما نود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره (A/61/132) عن هذا الموضوع.

ومنذ المبادرة بإصدار قرارات بشأن هذا البند هذا قبل ١٥ عاما، أظهر المجتمع الدولي باستمرار أنه يرفض استخدام دولة عضو في هذه المنظمة لتدابير انفرادية لإحداث تغيير سياسي في دولة أخرى. وكون أن القرار ١٢/٦٠ أيده ١٨٢ بلدا مقابل ١٧٩ بلدا أيد القرار ١١/٥٩ في عام ٢٠٠٤، قد يعتبر مؤشرا على الموقف الثابت والمعزز للمجتمع الدولي في هذا الصدد.

إن القوانين، وخاصة التشريعات التي تتجاوز الولاية الوطنية، مثل قانوني توريسيلي وهيلمز – بيرتون، صاغتها الولايات المتحدة للهدف الوحيد المتمثل في إلحاق الضرر بكوبا وبشعبها، بما في ذلك أكثر شرائح السكان ضعفا. ومن الواضح أن هذه القوانين، بتقييدها إمكانية وصول كوبا إلى الأسواق ورأس المال والتكنولوجيا والاستثمار، تفرض ضغوطا على كوبا بغية تغيير توجهها السياسي والاقتصادي الذي تأمل الولايات المتحدة أن يؤدي، بدوره، إلى تغيير النظام في كوبا.

ومن الواضح أيضا أن هذه القوانين، بسبب طابعها الأحادي والذي يتجاوز الولاية الوطنية، تخالف بوضوح مبادئ القانون الدولي المقبولة عالميا، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، فإن الحظر لا يتسق مع الإعلان بشأن مبادئ القانون الدولي ذات الصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ونظرا للطابع غير القانوني لهذه القوانين وللحظر، فإن ماليزيا تعارضها بشكل أساسي.

ومن الواضح أن هذا الحظر الأحادي كانت له آثار خطيرة على الشعب الكوبي واقتصاده. ويقدر أن حجم الضرر الاقتصادي المباشر من جراء الحظر الأحادي للعام الماضي وحده، وصل إلى حوالي ٤,٢ بلايين دولار. وقدرت الأضرار التراكمية على الاقتصاد الكوبي بحوالي ٨٦,١ بليون دولار. وإضافة إلى ذلك، يشكل الحظر الأحادي عقبة جدية أمام تمتع الشعب الكوبي بحقوقه الكاملة في الحياة والصحة والغذاء والتعليم، على سبيل المثال لا الحصر.

ولكن الضرر لا يقتصر على كوبا وحدها. فالحظر يسبب الضرر لمصالح بلدان أخرى، مثل ماليزيا، التي تتمسك بمبدأ العلاقات الودية بين الدول. ومن المؤكد أن الجهود الرامية إلى الاستغلال الكامل للفوائد المحتملة الناشئة عن إقامة علاقات ثنائية أقوى وأعمق بين ماليزيا وكوبا قد أحبطت جراء فرض هذا الإجراء.

ومن المفارقات أن فرض هذه القوانين يضر أيضا بالطريقة التي ينظر بها المجتمع الدولي عموما إلى الولايات المتحدة. وهو يعطي الانطباع بأن الولايات المتحدة مستعدة للتصرف باستمرار بالمخالفة للقانون الدولي والرأي العام العالمي ضد بلد لا يمثل أي تهديد مباشر لها. وفرض الحظر ينتقص من المكانة المعنوية للولايات المتحدة بشأن مسائل هامة لها وللعديد من البلدان الأخرى، بما في ذلك ماليزيا. وتشمل هذه المسائل التجارة الحرة والعادلة، فضلا عن تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها.

وبوصفنا بلدا يتمتع بعلاقات ثنائية ممتازة مع كل من الولايات المتحدة وكوبا، نود أن نناشد الأولى أن تنظر إلى أبعد من حدود المصالح الخاصة، وأن تعيد التفكير في نهجها

الشامل نحو كوبا وأن تطور سياستها من السعي لعزل جارتها الصغيرة إلى سياسة للحوار والتوافق.

وماليزيا تؤكد مرة أخرى على أقوى التزامها بالاحترام الكامل لمبادئ القانون الدولي. ولهذا السبب، وللأسباب العملية المحددة سابقا، ستواصل ماليزيا تأكيد تضامنها مع الشعب الكوبي بالتصويت، مرة أخرى، مؤيدة لمشروع القرار(A/61/L.10) بشأن هذا الموضوع.

السيد مبويندي (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل جنوب إفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد حضر وفدي إلى هنا مرة أخرى لما أصبح عمليا، خلال الأعوام الـ ١٥ الماضية، حجا قضائيا سنويا للتصويت مؤيدا لمشروع القرار A/61/L.10، المعنون ''ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا'' – أو بالأحرى لإصدار حكم بحق قانوني توريسيلي وهيلمز – بيرتون. وهذان القانونان صدر بحقهما الحكم بالموت القضائي عدة مرات في السابق. فلماذا لم يتم إعدام القانونين أو شطبهما من كتب القانون؟ ويجمع الخبراء على أن هذين القانونين لا يخالفان القانون الدولي فحسب بل أيضا لا يمكنهما الصمود أمام اختبار الوقت من حيث التقليد القانوني المتبع في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها.

ويوجد توافق ملفت في الآراء بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وقد سعى العديد من البلدان جاهدة إلى سنِّ قوانين من شأنها أن تخفف من أثر قانون هيلمز – بيرتون. وفي المجتمعات الديمقراطية، فإنه إذا لم يكن للقانون صدى طيبا، مثل القانونين اللذين أديا إلى تقديم مشروع القرار الذي نناقشه اليوم، من المعتاد إما إلغاء القانون أو تعديله. ومن المفارقات أن هذين القانونين يعودان إلى الظهور بإصرار، وتمتد أحكامهما إلى مجالات جديدة. ولكن ذلك لا يضفي عليهما صفة القبول.

وناميبيا ستصوت اليوم مؤيدة لمشروع القرار هذا- ليس تعبيرا عن التضامن مع شعب كوبا فحسب بل قبل كل شيء دفاعا عن سيادة العديد من الدول التي تتعدى عليها أحكام الحظر.

إن ناميبيا ملتزمة بمبدأ التجارة الحرة ونقل عوامل الإنتاج دوليا. والنظام العالمي الذي نعمل نحو تحقيقه مدعوم بمشاركة أكبر لجميع البلدان، وخاصة البلدان النامية، في الاقتصاد العالمي، بزيادة حصتها من التجارة العالمية وإمكانية الحصول على تدفقات رأس المال. ولا يمكن أن نؤيد قانونا أو مبادرة تخالف ذلك الاتجاه.

وتؤمن ناميبيا باستقلال قوى السوق للقيام بالعمل التجاري في أي مكان، على أساس الجدوى من الناحية التجارية. ولا نؤمن بالتدخل السياسي دون مبرر في السوق. وفي الواقع، فإن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يمثل تدخلا لا مبرر له، إذ أدى الحصار إلى زيادة تكلفة الأعمال التجارية ليس في كوبا فحسب، بل وفي بلدان ثالثة كذلك. وهذا يشكل تهديدا للبيئة الصحية للأعمال التجارية. فكم عدد البلدان التي لم تضطر إلى تحمل تكلفة سن تشريعات محلية لمنع تطبيق قانون هيلمز – بيرتون؟

وتشعر ناميبيا بالقلق أيضا لأثر الحظر المفروض على كوبا في زيادة شقاء الفقراء. وأي مشقة تفرض على أي شعب، سواء من جراء الكوارث الطبيعية أو بفعل السياسات، تؤثر على الفقراء والفئات الضعيفة في أي مجتمع. ومن المؤكد أن ذلك ينطبق أيضا على كوبا. ولكن الحظر لا يمثل ضربة للفقراء في كوبا فحسب، بل وفي أفريقيا وأمريكا اللاتينية أيضا.

ولنضع أنفسنا مكان الفقراء في العديد من القرى الأفريقية حيث ينتمي الطبيب الوحيد الموجود هناك إلى كوبا. ولا يسعني سوى أن أرجع حوالي ٣٠ عاما إلى البلدة الصغيرة أروشا، في تترانيا، حيث كانت أسناني بحاجة إلى العناية الطبية وكان طبيب الأسنان الوحيد من كوبا. هل وجه أي شخص إلى نفسه أو إلى نفسها السؤال عن ماهية تأثير سحب الأطباء الكوبيين من كثير من البلدان الأفريقية؟ لقد كانت كوبا وما زالت، تمثل شريكا هاما للعديد من البلدان الأفريقية في مكافحة الفقر، بالرغم من التحديات التي تواجهها. والحصار قد أحدث آثارا أبعد مدى مما يتخيل المرء.

ومن الأهمية بمكان إنهاء الحظر، لأنه غير مبرر سياسيا ومكلف تجاريا ومعاكس للتنمية. وإزاء تلك الخلفية يحث وفدي حكومة الولايات المتحدة على أن تستجيب للنداء الدولي وأن تنفذ قرارات الجمعية العامة. ومن مصلحتنا جميعا، بما في ذلك حكومتا الولايات المتحدة وكوبا، أن تتخذ تدابير لتطبيع العلاقات بين البلدين.

السيد مومبو (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفدي تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ويصادف اليوم العام الخامس عشر منذ أن أُدرج هذا البند للتداول بشأنه في جدول أعمال الجمعية العامة. وبلغ الحصار الاقتصادي المفروض على حكومة كوبا وشعبها عامه الثامن والأربعين – وهي من أطول عمليات الحظر في الوقت المعاصر.

وكما هو الحال في الماضي، فإن حكومة جمهورية تترانيا المتحدة تأخذ الكلمة لتشارك الدول الأعضاء الأخرى المطالبة برفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض بشكل أُحادي على كوبا. وقد تحمل البلد الحصار ببسالة ولكن بتكاليف باهظة.

وكما نعلم جميعا، فان الحظر ضار بشكل خاص لسكان كوبا، وخاصة أكثر الفئات ضعفا: النساء والأطفال والمسنون. ولا بد ألا يكون الحال كذلك. ولا بد من إنهاء الحظر.

وشأننا شأن العديد من البلدان الأخرى، فإننا نشعر بالقلق لأن الجزاءات المفروضة في إطار قانون هيلمز – بيرتون تتجاوز ولاية التشريعات القانونية الوطنية وتتعدى على سيادة الدول الأخرى التي تتعامل مع كوبا. وبالتالي، نرى أن هذا القانون لا يتوافق مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول. ويمثل الحصار عقوبة جماعية منهجية تنتهك حقوق الإنسان والقانون الدولي. والحصار يخالف جميع القيم المعنوية والأخلاقية السائدة، لأن أشخاصا أبرياء يعانون. وما زال الطابع الذي يتجاوز الولاية الوطنية للحصار يسبب ضررا كبيرا لكوبا فضلا عن بلدان ثالثة، لحرمانها من الاستفادة الكاملة من الفرص التي يوفرها الاقتصاد الكوبي.

وتؤكد تترانيا من جديد دعمها المستمر لشعب كوبا وتعاونها وتضامنها معه وتؤيد مشروع القرار المقدم إلى هذه الجمعية لاعتماده.

ونظرا لكون الحصار سبَّب معاناة كبيرة لشعب كوبا، فإننا نناشد حكومة الولايات المتحدة إنهاء الحصار وتطبيع العلاقات مع كوبا لمصلحة جميع سكان كوبا وسكان الولايات المتحدة الأمريكية. وقد يثبت أن هذه هي الطريقة الأكثر إيجابية لتسوية الخلافات التي استمرت عقودا وللتشجيع على تحول إيجابي في المنطقة والعالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أُعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لأستراليا ليتولى عرض مشروع القرار A/61/L.10، الوارد في الوثيقة A/61/L.19.

السيد هيل (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): ما فتئت الجمعية في جميع دوراتها منذ عام ١٩٨٢ تتخذ قرارات بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وأستراليا، بالمشاركة مع الأغلبية الكاسحة من الدول الأعضاء، أيدت تلك القرارات للعديد من الأعوام. وتؤمن أستراليا بأن الحصار التجاري المفروض على كوبا إجراء خاطئ وينبغي رفعه فورا لفائدة شعب كوبا ولفائدة النظام التجاري الدولي القائم على القواعد، الذي نؤيده بقوة.

وبعد، فإننا ندرك الأسباب التي دفعت إلى فرض الحظر – وهي شواغل كانت وجيهة في ذلك الوقت وما زالت حتى اليوم – حيال انعدام الحرية السياسية وامتناع حكومة كوبا عن الوفاء بالالتزامات الداخلية المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي الماضي، قدمنا، نحن وغيرنا، تعليلات للتصويت تفصل شواغلنا حيال تلك الحالات لحقوق الإنسان ولكن بدون طائل. وعاما بعد عام، كان هناك من أدلوا ببيانات مماثلة، ولكنها لم تؤد إلى تغيير.

وببساطة لا طائل من وراء تكرار نفس الممارسة عاما بعد عام. وبالتالي، نقترح هذا العام نهجا مختلفا – وهو أن تعتمد الجمعية العامة قرارا معدلا يدعو إلى إنهاء الحظر، من ناحية ولكنه يطالب كوبا بتحسين أدائها في مجال حقوق الإنسان، من ناحية أخرى. ويمكن أن يتم ذلك من خلال اعتماد تعديل عممناه أمس ويجري توزيعه الآن بوصفه مشروع التعديل A/61/L.19. وهو يضيف فقرة جديدة إلى منطوق مشروع القرار بعد الفقرة ٣ من المنطوق.

ونص مشروع التعديل كما يلي:

”تلاحظ أن الدافع وراء هذه القوانين والتدابير هو القلق المشروع من استمرار انعدام الديمقراطية والحرية السياسية في كوبا، وتهيب بالحكومة الكوبية أن تفرج بدون شروط عن جميع السجناء السياسيين، وأن تتعاون تعاونا كاملا مع الهيئات والآليات الدولية لحقوق الإنسان وتحترم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتمتثل بالكامل لالتزاماتها بموجب جميع معاهدات حقوق الإنسان التي هي دولة طرف فيها“.

وتتمثل الميزة في إتاحة الفرصة للجمعية العامة لإحراز نتائج لصالح الجميع، بالقول إننا نريد أن ينتهي الحصار ولكننا نقول أيضا إن شعب كوبا، الذي لم تسنح له الفرصة للتعبير السياسي الحر، يستحق وضعا أفضل.

إن ثمن الكلام بحرية والمطالبة بأمر لا يزيد على المعقول يسيء إليه الوزير الكوبي باتهاماته الزائفة ولغته الاستفزازية. ولا عجب أن الآخرين غير مستعدين لاتخاذ تلك الإجراءات، ولكن ذلك يؤكد على ضرورة إدخال تعديل من هذا القبيل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل كوبا، الذي يود أن يتكلم بشأن نقطة نظامية.

السيد ماليركا دياز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): كما ذكر وزير خارجية كوبا بالفعل، نود أن نقدم اقتراحا بعدم اتخاذ إجراء فيما يتعلق بالتعديل الوارد في الوثيقة A/61/L.19 بموجب المادة ٧٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

إن التعديل لمشروع القرار A/61/L.10، الذي صاغته الولايات المتحدة وقدمته أستراليا، مخالف لنص وروح القرارات المتعاقبة التي اتخذتها الجمعية العامة وطالبت فيها برفع الحصار المجحف وغير القانوني المفروض على شعب كوبا. وبدلا من تيسير الامتثال للطلب العادل للمجتمع الدولي بإنهاء تلك السياسة التي تتجاوز الولاية الوطنية وتخالف قواعد ومبادئ القانون الدولي بشكل واضح، فإن

مشروع التعديل لا يمثل سوى ذريعة لمواصلة الحصار الثنائي الذي فرضته الولايات المتحدة على شعب كوبا وتكثيفه.

وإذا كانت إدارة بوش والحكومات الخاضعة لسياستها الامبريالية المعادية لدولة كوبا لديها أي شعور حقيقي بالقلق فيما يتعلق بحقوق الإنسان في بلدنا، كان ينبغي أن تعالج هذه المسألة في اللجنة الثالثة أو في مجلس حقوق الإنسان. ولكنها لا تجرؤ على عقد مناقشة مباشرة بشأن هذا الموضوع. وما تحاوله اليوم هو إضفاء الشرعية على حق مفترض للأقوياء في فرض التدابير القسرية التي تخالف القانون الدولي، باستخدام أي ذريعة متاحة.

وما على المحك اليوم هو الدفاع عن قواعد ومبادئ القانون الدولي وحماية تعددية الأطراف من هيمنة القوة والظلم.

وإذ نسترشد باقتناعنا الثابت بأن النظر في التعديل الذي قدمته أستراليا بإيعاز من الولايات المتحدة من شأنه أن يخالف أساس العلاقات الدولية، كما يجسده ميثاق الأمم المتحدة، تؤكد كوبا من جديد أنها قررت أن تقدم اقتراحا بعدم اتخاذ إجراء بشأن التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/61/L.19، بموجب المادة ٧٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

وتلتمس كوبا أن تنظر الجمعية في هذا الاقتراح بعدم اتخاذ إجراء وتطلب من جميع الدول أن تؤيده. وتطلب كوبا أيضا إجراء تصويت مسجل في هذا الصدد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): في إطار بنود المادة ٧٤ من النظام الأساسي، اقترح ممثل كوبا، عدم اتخاذ إجراء بشأن التعديل الوارد في الوثيقة A/61/L.19.

وتنص المادة ٧٤ على ما يلي:

”لأي ممثل، أثناء مناقشة أية مسألة، أن يقترح تأجيل مناقشة البند قيد البحث. ويجوز لممثلين اثنين، بالإضافة إلى مقدم الاقتراح، أن يتكلما في تأييد الاقتراح ولممثلين اثنين أن يتكلما في معارضته، ثم يطرح الاقتراح فورا للتصويت، وللرئيس أن يحدد الوقت الذي يسمح به للمتكلمين بمقتضى هذه المادة“.

السيد غودارد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): إن القرار السنوي للجمعية العامة الذي يدين الحصار الثنائي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يعزو بشكل غير دقيق معاناة الشعب الكوبي إلى الحصار. ولا يتكلم القرار إطلاقا عن الأثر السلبي على شعب كوبا لسياسات الحكومة الكوبية ذاتها، التي تمنع حقوق الإنسان الأساسية وحقوق العمل والحقوق السياسية والاقتصادية.

وهذا العام، نعتقد أن من الأهمية بمكان للمجتمع الدولي خاصة أن يتكلم بحرية بالنيابة عن الشعب الكوبي وأن يعترف بأن أفضل أمل لتحسين حياة الشعب الكوبي يتمثل في أن يسعى النظام للانتقال إلى الديمقراطية وأن يسمح للشعب الكوبي بالتمتع الكامل بحقوقه الإنسانية والاقتصادية وحقوق العمل والحقوق السياسية.

ونحن نعارض هذا الاقتراح بعدم اتخاذ إجراء بغية المساعدة على المحافظة على الجمعية العامة بوصفها منتدى مفيدا تعالج فيه مسائل حقوق الإنسان. والاقتراحات بعدم اتخاذ إجراء، التي تشجع الأمم المتحدة على التغاضي عن أكثر الانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان، تؤدي إلى تقويض فعالية هذه الهيئة. وليس من مصلحتنا الجماعية أن ينظر إلى الجمعية العامة بوصفها الحامي والمبرر للأنظمة التي تسيء معاملة حقوق الإنسان.

وسنصوت معارضين لهذا الاقتراح ونحث الوفود الأخرى على أن تحذو حذونا.

السيد ماكونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد قدم وفد كوبا اقتراحا بعدم اتخاذ إجراء. وأود أن أؤكد من جديد أنه حين تكلمت جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧، فقد أكدنا أن الوزراء في الاجتماع الوزاري السنوي الثالث عشر لمجموعة الـ ٧٧ والصين، رفضوا بشكل صارم فرض القوانين والنظم ذات الطابع الذي يتجاوز الولاية الوطنية وجميع أشكال التدابير الاقتصادية القسرية، بما في ذلك الجزاءات الأحادية التي تفرض على البلدان النامية، وأكدوا مجددا على الحاجة العاجلة إلى إزالة تلك الجزاءات فورا. وأكدوا أن تلك الإجراءات لا تؤدي إلى تقويض المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فحسب، بل إنها تهدد بشدة حرية التجارة وحرية الاستثمار كذلك. وعليه، فقد دعوا المجتمع الدولي إلى عدم الاعتراف بتلك التدابير وعدم تطبيقها.

والتعديل الذي اقترحه وفد أستراليا ليس مقبولا لوفد جنوب أفريقيا، لأنه يطلب منا أن نتخلى عن مسؤوليتنا عن تحديد ديمقراطيتنا وما يشكل الحرية السياسية. ويشير التعديل إلى أن هذه القوانين والتدابير كانت بدوافع شواغل مشروعة إزاء استمرار غياب الديمقراطية والحرية السياسية في كوبا. ومن المؤكد أننا لو تخلينا عن مسؤوليتنا في تحديد ما يشكل ديمقراطية وما يشكل حرية سياسية لما هو معمول به في دولة واحدة، ولو منحنا أيضا أية دولة الحق في سن قوانين تتجاوز الولاية الوطنية، فإن ذلك لن يؤدي بالتأكيد إلى حالة رابحة للجميع في الجمعية العامة، بل إلى حالة يخسر فيها الجميع. ولذا، ستصوت جنوب أفريقيا مؤيدة للاقتراح بعدم اتخاذ إجراء.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): إن فحوى التعديل المقدم من أستراليا ليس جديدا علينا. فهذا التعديل يشوه المقصد من مشروع القرار A/61/L.10. ومنذ عام ١٩٩٢، دأبت الجمعية العامة على اتخاذ قرارات متتالية، تحث فيها البلدان المعنية على إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا. وهذا يعبّر بشكل تام عن الرأي الغالب للمجتمع الدولي بشأن هذه المسألة.

ونعتقد أن الجمعية العامة ينبغي أن ترفض هذا التعديل. ولذلك، فإن وفد الصين يؤيد اقتراح كوبا بعدم اتخاذ إجراء بشأن تعديل استراليا.

السيد هيل (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): ليس غريبا أن أعارض الاقتراح بعدم اتخاذ إجراء، وأشير مع احترامي إلى أن هناك خلطا بين مزايا التعديل الذي قدمته والحق في مناقشته.

لقد دافع ممثل جنوب أفريقيا للتو عن حق كل منا في تحديد ديمقراطيته. وربما كان هذا صحيحا، ولكن من واجب كل منا أيضا أن يحترم أحكام الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الرئيسية التي نحن أطراف فيها. والتعديل الذي أسعى إلى مناقشته يدعو كوبا إلى أن تفعل ذلك.

وأريد أن أقول إن الفشل في تقدير الصلة بين الحصار بشكله القائم وبين امتناع كوبا عن الوفاء بالتزاماتها الدولية بموجب اتفاقية حقوق الإنسان هو فشل في التسليم بالواقع. وفي حقيقة الأمر، توجد صلة واضحة. ونحن على استعداد للمضي قدما بقضية تعديلنا إذا أتيحت لنا الفرصة للقيام بذلك. ولكن عدم السماح لنا بفرصة المناقشة في هذه القاعة، يعني مع احترامي، عدم إتاحة الفرصة للنظر في المسألة برمتها. والمسألة في مجموعها بوضوح هي جدوى الحصار. وهذا يقود إلى التداول حول سجل حقوق الإنسان

في كوبا، وبالتالي إلى مناقشة ما الذي يحدد كيف يمكن للدول القومية أن تصوت على مسألة الحصار.

ونرى أن هناك علاقة، وأن مسألة سجل حقوق الإنسان في كوبا مهمة، وأنه يمكن مناقشتها في اللجنة الثالثة، كما اقترح ممثل كوبا. وسنضع هذا الاقتراح في الاعتبار. ولكن من الممكن أيضا أن نسعى إلى تعديل الاقتراحات ذات الصلة الأخرى من أجل إتاحة الفرصة للجمعية لكي تناقش مسألة بهذا القدر من الأهمية. ونحن نغتنم هذه الفرصة اليوم.

وأذكر الجمعية العامة بأن كل ما نطلبه منها هو أن تدعو حكومة كوبا إلى الإفراج غير المشروط عن جميع السجناء السياسيين، وأن تتعاون تعاونا كاملا مع الهيئات والآليات الدولية لحقوق الإنسان وأن تحترم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأن تمتثل بالكامل لالتزاماتها بموجب جميع معاهدات حقوق الإنسان التي هي دولة طرف فيها.

إننا لا ندعو كوبا إلى أن تفي، بأي طريقة أخرى، بالتزام قد يكون لها حرية التصرف فيه. نحن ببساطة ندعوها إلى الوفاء بالتزمات نقبلها جميعا، ولكي نبرر على هذا الأساس رفع الحصار، ولكي نشعر جميعا بارتياح أكبر في تأييد إلغاء الحصار على النحو الوارد في مشروع القرار المعروض علينا اليوم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية قد استمعت إلى وفدين تكلما تأييدا للاقتراح المقدم من كوبا ووفدين تكلما ضد الاقتراح.

ووفقا لأحكام النظام الداخلي، سوف أطرح الآن للتصويت الاقتراح المقدم من ممثل كوبا بعدم اتخاذ إجراء بشأن التعديل المتضمن في الوثيقة A/61/L.19. ولدى تقديمه الاقتراح، طلب ممثل كوبا أيضا إجراء تصويت مسجل.

ستصوت الجمعية الآن على الاقتراح المقدم من كوبا بعدم اتخاذ إجراء بشأن التعديل المتضمن في الوثيقة A/61/L.19.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة،

جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فترويلا (جمهورية – البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بنن، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، مولدوفا، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بالاو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، سان مارينو، صربيا ، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

كيريباس، ليختنشتاين، ساموا، سويسرا، تونغا.

اعتمد الاقتراح بعدم اتخاذ إجراء بأغلبية ١٢٦ مقابل ٥١ صوتا، مع امتناع ٥ أعضاء عن التصويت.

[بعد ذلك، أبلغ وفد بنن الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت مؤيدا].

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بما أن الاقتراح بعدم اتخاذ إجراء قد اعتمد، فلن يتخذ إجراء بشأن التعديل المتضمن في الوثيقة A/61/L.19. وعليه، سنشرع في النظر في مشروع القرار A/61/L.10.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن بيانات تعليل التصويت لا تتجاوز مدتها ١٠ دقائق على أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة لينتونين (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد تعليل التصويت هذا البلدان التالية: ألبانيا وأوكرانيا وأيسلندا والجبل الأسود وبلغاريا والبوسنة والهرسك وتركيا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة ومولدوفا ورومانيا وصربيا وكرواتيا والنرويج.

وفي ما يتعلق باقتراح عدم اتخاذ إجراء، صوت الاتحاد الأوروبي معارضا، على أساس الموقف القديم للاتحاد الأوروبي المعارض لاستخدام الاقتراحات بعدم اتخاذ إجراء، التي يعتبرها الاتحاد مخالفة لروح الحوار.

أما بالنسبة لمضمون هذه المسألة، فان الاتحاد الأوروبي يؤمن بان السياسة التجارية للولايات المتحدة تجاه كوبا مسألة ثنائية بشكل أساسي. وبالرغم من ذلك، أعرب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بوضوح عن معارضته توسيع نطاق الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة بحيث يتجاوز حدودها الإقليمية، مثل الحظر المنصوص عليه في قانون الديمقراطية في كوبا لعام ١٩٩٢ وقانون هيلمز – بيرتون لعام ١٩٩٦.

ولا يمكن للاتحاد الأوروبي أن يقبل حقيقة أن التدابير الانفرادية التي فرضتها الولايات المتحدة على بلدان بعينها تقيد العلاقات الاقتصادية والتجارية للاتحاد مع بلدان ثالثة –

وفي هذه الحالة، كوبا. وبالتالي، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ اعتمد مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي قانونا وإجراء مشتركا لحماية مصالح الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين في الاتحاد الأوروبي من الآثار التي تترتب على قانون هيلمز – بيرتون خارج الحدود الإقليمية، ويحظران الامتثال لذلك القانون.

وعلاوة على ذلك، في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨، تم في مؤتمر القمة المشترك بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الذي عقد في لندن، الاتفاق على مجموعة إجراءات تشمل الإعفاء من أحكام الفرعين الثالث والرابع من قانون هيلمز – بيرتون، والتزام إدارة الولايات المتحدة بمقاومة أي تشريعات مقبلة من ذلك النوع تتجاوز الحدود الإقليمية، وتشمل تفاهما يتعلق بالضوابط اللازمة لحماية الاستثمار. وما زال الاتحاد الأوروبي يحث الولايات المتحدة على أن تنفذ، من جانبها تفاهم ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨.

إن سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه كوبا سياسة واضحة وتم تحديدها في موقف موحد في عام ١٩٩٦. والهدف الذي يسعى الاتحاد الأوروبي لتحقيقه في علاقاته مع كوبا هو تشجيع عملية انتقالية سلمية، بقيادة الشعب الكوبي، إلى ديمقراطية تعددية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، فضلا عن انتعاش اقتصادي مستدام وتحسين المستويات المعيشية للشعب الكوبي. ويؤكد الاتحاد الأوروبي على انه مستعد للتعاون مع كوبا في تلك الميادين على أساس إجراء حوار مع الحكومة الكوبية والمجتمع المدني الكوبي حالما تظهر الحكومة الكوبية الإرادة السياسية للانخراط في حوار يرمي إلى تحقيق نتائج ملموسة، خاصة في مجال حقوق الإنسان. وفي الآونة الأخيرة، أكدت الدول الأعضاء مجددا على التزامها بذلك الموقف الموحد في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن المشاركة الحيوية مع الحكومة الكوبية، إلى جانب الحوار مع المجتمع المدني الكوبي الواسع، هي أكثر السبل فعالية في تشجيع التغيير السلمي في كوبا. ومع ذلك، يرى الاتحاد الأوروبي أن التعاون الكامل مع كوبا سيتوقف على إجراء تحسينات في مجالي حقوق الإنسان والحريات السياسية في ذلك البلد. وما زال الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق العميق إزاء حالة حقوق الإنسان في كوبا.

ويظل الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق عميق أيضا حيال الحالات التي تعرض فيها ممثلو المعارضة السلمية وممثلو المجتمع المدني للتخويف والمضايقة من أجل قمع الأصوات الانتقادية. وإضافة إلى ذلك، أصبح أعضاء أسر السجناء السياسيين ضحايا لما يسمى بقوانين التنصل. وما زال هناك سجناء لم توجه إليهم اتهامات و لم يقدموا إلى المحاكمة، وتم احتجاز أشخاص يشتبه بتعاطفهم مع المعارضة السياسية المحظورة وصدرت بحقهم أحكام بموجب أحكام القانون الجنائي بشأن ”الخطورة السابقة للجنح“. والاتحاد الأوروبي يناشد الحكومة الكوبية الإفراج بدون شروط عن جميع السجناء السياسيين والامتناع من القيام بأعمال ضد أعضاء أسرهم. ونناشد السلطات الكوبية التعاون التام مع الهيئات والآليات الدولية لحقوق الإنسان – وخاصة الممثل الشخصي للممثل السامي لحقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في كوبا.

وتتعرض انجازات الحكومة الكوبية في مجالي الرعاية الصحية والتعليم إلى التقويض بفعل القيود التي تفرضها الحكومة على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية. والسياسية الاقتصادية المحلية في كوبا والحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة، يعوقان بشكل جدي التنمية الاقتصادية في كوبا، ويؤثران سلبا على مستويات المعيشة للشعب الكوبي.

وفي ما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، نعرب عن رفضنا لجميع التدابير الانفرادية المتخذة ضد كوبا التي تخالف القواعد المقبولة بشكل عام للتجارة الدولية، ونؤكد من جديد على رأينا بان رفع الحظر التجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة من شأنه أن يفتح اقتصاد كوبا، لفائدة الشعب الكوبي. وفي ما يتعلق بكوبا، فان الاتحاد الأوروبي يناشد السلطات الكوبية إجراء تحسينات حقيقية في جميع المجالات التي ذكرتها.

ولجميع تلك الأسباب، وبالرغم من الانتقاد الجدي لسجل كوبا لحقوق الإنسان، فان الاتحاد الأوروبي سيصوت بالإجماع مؤيدا مشروع القرار A/61/L.10.

السيد ماكسيميشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد أيد الاتحاد الروسي باستمرار الموقف المتمثل في أنه من غير المقبول اتخاذ تدابير انفرادية ذات طابع يتجاوز الحدود الإقليمية في العلاقات الدولية. ونرى أن أي محاولة في العالم اليوم لعزل فرادى البلدان تؤدي إلى نتائج عكسية. وروسيا، شأنها شأن الأغلبية المطلقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تدين بشكل حاسم الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا وتفضل رفعا عاجلا لذلك الحظر.

وفي جميع دورات الجمعية العامة منذ عام ١٩٩٤، أيدت روسيا القرارات المعنونة ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“. ونحن مقتنعون بان إنهاء الحظر وتطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا من شأنهما أن يساعدا بوجه عام على تحسين الحالة في كوبا وعلى المزيد من اندماج البلد في العمليات الاقتصادية العالمية.

إن روسيا، إذ تسترشد بتلك الاعتبارات، وإذ تعرب عن تضامنها مع الإرادة التي أعربت عنها مرارا وتكرارا الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء، تعتقد أن الأمر الأساسي هو تأييد مشروع القرار الذي يطلب رفع الحظر وتطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا، وهذا سيخدم مصالح شعبي كوبا والولايات المتحدة ويحدث تأثيرا ايجابيا على الحالة الشاملة في منطقة أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي والعالم برمته. وبالتالي، فإننا مرة أخرى سنصوت مؤيدين لمشروع القرار في الدورة الحالية للجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل التصويت.

وتشرع الجمعية الآن في البت في مشروع القرار A/61/L.10. وطُلِب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند،

إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباس، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، رومانيا، الإتحاد الروسي، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا ، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب افريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور – ليشتي، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)

اعتمد مشروع القرار *A/61/L.10* بأغلبية ١٨٣ صوتا مقابل أربعة أصوات، مع امتناع عضو واحد عن التصويت (القرار ٦١/١١).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في التكلم تعليلا التصويت على القرار الذي اتخذ للتو.

وأود أن أُذكر الوفود بأن تعليل التصويت تقتصر مدته على عشر دقائق ويتعين على الوفود أن تدلي ببياناتها من مقاعدها.

السيد تراغو (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي – الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وفنزويلا، والدول المنتسبة إكوادور، وبوليفيا، وبيرو، وشيلي.

وكما اعتدنا في السنوات السابقة، فإن البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة صوتت مؤيدة القرار الذي اتخذ للتو. إن الجمعية العامة تؤكد مرة أخرى على ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. ويعيد المجتمع الدولي تأكيد دعمه لتعددية الأطراف، ورفضه للتدابير القسرية الأحادية.

والرسالة واضحة. فالحصار المفروض على كوبا يتنافى مع مبادئ القانون الدولي ومبادئ الميثاق ومقاصده، التي نلتزم بها جميعا. كما أنه لا يتماشى مع القواعد المتعددة الأطراف للتجارة أو الالتزامات القانونية لأعضاء منظمة التجارة العالمية.

وتطبيق قوانين محلية خارج حدود الإقليم الوطني لا يسهم في تعزيز القيم الديمقراطية أو الحوار بين الدول ذات السيادة. وعلى النقيض، يمكن أن يؤدي إلى زيادة الاستقطاب والمواجهة. وقد قوبل الحصار برفض الجمعية العامة، فضلا عن محافل وهيئات دولية أخرى، بما فيها منظمة الدول الأمريكية، والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، ومؤتمر القمة الأيبيري – الأمريكي، ومجموعة ريو.

وقد ضمت البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة أصواتها إلى أصوات المجتمع الدولي الرافضة لاتخاذ وتنفيذ مثل هذه التدابير القسرية الانفرادية التي تمتد آثارها خارج الحدود الوطنية. وقد أثبتت بلداننا مرة أخرى أنها تدعم تعددية الأطراف باعتبارها السبيل العادل والفعال الوحيد لتسوية الصراعات بين الدول وتعزيز التفاهم والأمن وحقوق الإنسان والتعاون.

السيد عبد الحليم (السودان): يؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

أكثر من أربعة عقود مرت والشعب الكوبي يعاني الآثار المدمرة للحصار الأحادي الذي تفرضه عليه الولايات المتحدة الأمريكية، مما يعكس خللا في تطبيق المبادئ التي دعا إليها ميثاق الأمم المتحدة، والتي تحض على إرساء قيم التعاون والعدل والمساواة وإشاعة روح الإخاء والتضامن بين الدول واحترام خيارات الشعوب. إن ترسيخ احترام مبادئ سيادة القانون ورفض الظلم والهيمنة واحترام حقوق الإنسان، خاصة الحق في التنمية، هو واجب هذه المنظمة ونهجها الذي يجب أن تؤكد عليه الدول الأعضاء كافة.

ظلت الجمعية العامة تنظر في هذا البند المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا“ لمدة بلغت خمسة عشر عاما على التوالي. وقد صوت الآن ١٨٣ بلدا مؤيدا مشروع القرار الداعي إلى إنهاء هذا الحصار، في خطوة تؤكد بصورة جلية خطورة فرض العقوبات الأحادية من بعض الدول بدون وجه حق. والحصار المفروض على كوبا حصار ظالم، ويمثل انتهاكا للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي والمبادئ التي تحكم وتنظم العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين الدول. واستمرار تطبيق هذا الحصار يتنافى مع ما تشهده المنظمة من إصلاحات وإجماع من قبل الدول الأعضاء لتعزيز احترام هذه المبادئ، والعمل بها وإحلال التعاون محل المواجهة واحترام خيارات الشعوب ونظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وبالرغم من الاعتراض الثابت والمتكرر للأسرة الدولية على تطبيق هذا الحصار، لا يزال الشعب الكوبي يعاني، بل شهد العام الماضي تشددا في تطبيق الحصار خارج أراضي البلد الذي يفرضه، وتمت ملاحقة أموال المواطنين الكوبيين، وملاحقة العمليات المالية الكوبية. ويتعرض الكثير من المستثمرين الأجانب للمضايقات، ويتم تهديد الشركات والمصارف التي لها علاقات مالية وتجارية مع كوبا، في ازدراء صريح واستخفاف بإرادة المجتمع الدولي وقرارات الجمعية العامة.

وتعاني بلادي أيضا ومنذ عام ١٩٩٧ من عقوبات اقتصادية أحادية، كما تعاني دول أخرى من مثل هذه السياسات غير المبررة. لذلك، فإننا في السودان نشعر بخطورة هذه الإجراءات، ونعي آثارها القاسية، ونقدر الخسائر التي

تتعرض لها جمهورية كوبا، ونعرف جسامة المعاناة التي يعيشها الشعب الكوبي بسبب هذا الحصار. ووفد بلادي ينتهز هذه الفرصة ليجدد تضامنه مع الشعب الكوبي الصديق وحكومته، ونؤكد على رفضنا لهذا الإجراء، وندعو الشعب الكوبي إلى مواصلة الصمود، وندعوه أيضا إلى مواصلة إسهاماته المشهودة في جميع المحافل – كما عودنا دائما – من خلال النظام المتعدد الأطراف الذي ارتضيناه جميعا إطارا لعملنا المشترك.

إن موقف السودان من هذه السياسات مبدئي وراسخ، فنحن ضد سياسات الحصار، وممارسات الإقصاء، وفرض الهيمنة على الشعوب، لذلك، فإن وفدنا صوت لصالح مشروع القرار المقدم من كوبا بموجب البند ١٨ من جدول الأعمال والمعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“ ونشيد بقوة بالدول الأعضاء التي صوتت مؤيدة مشروع القرار، وعبرت عن رفضها للإجراءات الانفرادية التي تنتهك مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

السيد باريا (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): كما دأبنا على مدى أكثر من ١٠ أعوام، لا نزال في الجمعية العامة نناقش ضرورة إنهاء الحصار المالي والتجاري المفروض على كوبا الشقيقة حكومة وشعبا ولكن بلا جدوى. ونتيجة لذلك العمل المتواصل على مستوى الدبلوماسية المتعددة الأطراف، اتُخذت سلسلة من القرارات التي تحث الدول كافة على الالتزام بالمبادئ المتجسدة في الصكوك القانونية الدولية، وعلى إبطال كل القوانين والتدابير الأخرى التي تتجاوز الحدود الإقليمية وتؤثر على سيادة دول أخرى ومصالحها المشروعة فضلا عن حرية التجارة والملاحة.

وللأسف، نرى أن القرار الذي اتخذه المجتمع الدولي يواجهه قرار أحادي لصالح الحصار، يتنافى والمبادئ الديمقراطية ولا يوفر استجابة ايجابية لإرادة الأغلبية الممثلة هنا.

ويؤثر فرض الولايات المتحدة للحصار والجزاءات على كوبا، منذ ما ينوف على ٤٠ عاما، من جهة، على المساعي المشروعة للشعب الكوبي الرامية إلى تحديد مساره وآلياته الخاصة به من أجل تحقيق التنمية، ولكنه يسعى من باب المفارقة من جهة أخرى، عبر تلك التدابير القسرية ذات الطابع الأحادي، إلى تعزيز الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان في كوبا.

ويساورنا شعور قوي بأن هذا الموقف لا يفي بالمبادئ ولا يعبر عن مشاعر أغلبية البلدان في إطار منظومة الأمم المتحدة. وهذه الإجراءات تتنافى ومبدأي الحرية والديمقراطية، وهي تؤثر بالإضافة إلى ذلك على حقوق الإنسان لشعب كوبا. وتبين طريقة استخدام تلك المبادئ عن تشويه لأهدافها ومقاصدها.

وتسعى بوليفيا باستمرار، انطلاقا من موقف يتسم بالسيادة والكرامة، إلى المحافظة على علاقات الصداقة والتعاون مع الولايات المتحدة. ونحث حكومة الولايات المتحدة على مراجعة هذه السياسة وإنهائها، وهي سياسة قابلها المجتمع الدولي بالإدانة والمعارضة إذ تثير قلقا مستمرا في أمريكا اللاتينية نتيجة لآثارها السلبية على كوبا، وعلى شعبها وعلى المنطقة.

ونؤمن إيمانا راسخا بأن المجتمع الدولي قد أوضح قلقه إزاء الحصار من حيث تنافيه ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وإزاء تأثيره السلبي على الشعب الكوبي إذ أنه يحرمه من حقه في الحصول على بضائع ومن حرية الحركة وإمكانية الحصول على الأدوية ومكونات صناعة الأدوية، بين جملة أمور. وننضم إلى إرادة المجتمع الدولي في هذا المطلب الرامي إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا فورا. ونرى أن آليات

نظام دولي منصف يقوم على القانون الدولي وعلى المعاهدات تسمح بتعايش يفسح المجال للتناقضات والاختلافات ولكنه يرفض المواجهات العدائية.

وينبغي تسوية الاختلافات في النظم والآراء بين الدول عن طريق التعاون والحوار استنادا إلى المساواة والاحترام المتبادل. وعلاوة على ذلك، كانت لبوليفيا تجربة شخصية مع الصعوبات الجمّة التي تواجه البلدان النامية يوميا في تنفيذ سياسات تستهدف تحقيق وتعزيز رفاه شعوبنا. ولذا، نفهم شعب كوبا وحكومتها ونعرب عن تضامننا معهما إزاء ما يعانيان من جراء سياسة تعيق التنمية التي تستحقها البلدان كافة.

ونحث حكومة الولايات المتحدة على الاستعاضة عن المواجهة بالحوار وعن الجزاءات بالاتصال والتنفيذ الفعال لقرارات الأمم المتحدة الهامة في هذا الصدد. وتعارض بوليفيا بحزم تلك الجزاءات والحصار الاقتصادي والمالي. ونساند الكوبيين في سعيهم إلى حماية استقلالهم الوطني وسيادتهم ونكرر ما أدلت به البرازيل باسم مجموعة ريو. وبالنظر إلى تلك الأسباب، صوتنا لصالح مشروع القرار.

السيد شوي (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): ما برح المجتمع الدولي يعرب باستمرار عن دعمه الثابت للدعوة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، منذ اتخاذ الجمعية العامة القرار ١٩/٤٧ بأغلبية واضحة قبل ١٥ عاما. وكرر مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز المنعقد في هافانا في أيلول/سبتمبر الماضي أيضا دعوته إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا.

وتعتقد ميانمار بشدة أن سن دول أعضاء قوانين وأنظمة وتطبيقها وآثارها التي تتجاوز الحدود الإقليمية وتنال من سيادة دول أخرى والمصالح المشروعة لكيانات وأشخاص خاضعين لولاياتها القضائية، فضلا عن حرية التجارة والملاحة الدوليتين، ينتهك روح ونص ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي المقبولة عالميا على السواء. وبالتالي، تعارض ميانمار كل أشكال التدابير القسرية الأحادية الاقتصادية والمالية، علاوة على الجزاءات والحصار اللذين ينافيان القانون الدولي. وميانمار، بوصفها أحد مستهلي المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، تحترم احتراما دقيقا مبدأ تساوي الدول كافة في السيادة، وكل أشكال عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان.

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا لم يؤثر سلبا على اقتصاد البلد فحسب، بل أضر برفاه الشعب أيضا. ويرمي الحصار إلى تقويض النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي للشعب الكوبي. والحصار المفروض خصوصا على المركز الصحي يسبب للشعب الكوبي معاناة ومشقة لا داعي لهما، وخاصة لأشد شرائح السكان ضعفا – النساء والأطفال. ونعتبر هذا لا إنسانيا ونعارض بقوة تلك التدابير.

ولا يمكن أن تعزز هذه التدابير بأي حال من الأحوال السلم والاستقرار في المنطقة. وتتنافى هذه التدابير والقانون الدولي. وتؤيد ميانمار بمنتهى الصدق دعوة المجتمع الدولي إلى الولايات المتحدة لإنهاء الحصار والجزاءات المفروضة على كوبا. وصوّت وفدي، لذلك لصالح مشروع القرار بغية تأكيد معارضتنا للقوانين والأنظمة ذات الآثار القانونية التي تتجاوز الحدود الإقليمية ولإبداء صداقتنا مع حكومة وشعب كوبا.

السيد شيدياوسيكو (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): إن استمرار الجمعية العامة في مناقشة نفس القضية واتخاذ قرارات بشأنها عاما تلو الآخر مطالبة باتخاذ إجراءات مماثلة

بدون أن تلقى هذه الدعوة آذانا صاغية، لهو شهادة كبيرة على القصور الذي يعتري آلية تسوية النزاعات في منظومة الأمم المتحدة. فالقرار بشأن ضرورة إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا قد حظي بتأييد غامر على مر السنين. وقد حان الوقت كيما تتخذ حكومة الولايات المتحدة خطوات شجاعة وإيجابية للانفتاح على شعب كوبا، وإعادة الثقة إلى ملايين الناس حول العالم في منظومة الأمم المتحدة، وإحياء الأمل الذي انبثق وميضه باعتماد ميثاق الأمم المتحدة قبل عقود عديدة.

وبلدي زمبابوي يدرك إدراكا كاملا الأثر السلبي الناجم عن تلك التدابير الخاطئة اللاأخلاقية وغير المشروعة على حياة الناس العاديين، لأن بلدي أيضا ضحية لتلك التدابير غير القانونية.

لقد رفضت معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما فيها زمبابوي باستمرار، اعتماد قوانين وتشريعات وطنية يتجاوز أثرها حدود الدولة، كما رفضت جميع التدابير الاقتصادية القسرية الأخرى، بما فيها فرض جزاءات أحادية، موجهة أساسا إلى البلدان النامية التي تسعى إلى تأكيد سيادتها.

إن مصير كوبا يقرره الشعب الكوبي، الذي من حقه أن يختار نظامه الاقتصادي والاجتماعي الأنسب لظروفه. أليس من المفارقة أن الذين يتصدون للدفاع عن التجارة الحرة أصبحوا، في نفس الوقت، يدافعون عن الحصار في لعبة معايير مزدوجة خسيسة؟ وتمادي حكومة الولايات المتحدة في هذه الممارسة، التي تضر بسبل عيش أناس أبرياء، يقوض أيضاً جميع جهود التنمية التي ترمي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وجميع الأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دولياً.

والحصار الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا لا ينتهك القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة فحسب؛ بل إنه يتعارض أيضاً مع نص وروح مبادئ منظمة التجارة العالمية، التي تهدف إلى تحقيق قدر أكبر من حرية التجارة. والولايات المتحدة وكوبا، كلتاهما، عضو في منظمة التجارة العالمية.

ويوضح تقرير الأمين العام بجلاء أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يحرم ذلك البلد من الوصول إلى الأسواق والائتمانات الإنمائية التي تمنحها مؤسسات التمويل الدولية، والتكنولوجيا، كما زاد من تقييد حرية الملاحة والتجارة بالنسبة لذلك البلد والتحويلات المالية إلى المستفيدين فيه.

ولذلك، صوت وفدي لصالح القرار تضامنا مع حكومة وشعب كوبا.

السيد دابكيوناس (بيلاروس) (تكلم بالروسية): للسنة الخامسة عشرة على التوالي، دعت الجمعية العامة بالإجماع تقريباً إلى إنهاء فوري للحصار المفروض على كوبا. ونشهد في كل عام زيادة في عدد البلدان التي تؤيد ذلك الهدف. وقد فهم المجتمع الدولي منذ مدة طويلة أن الحرب الاقتصادية، شأنها شأن أي إجراء آخر يُتخذ استناداً إلى ذريعة زائفة، لا تؤدي إلى نتائج إيجابية. إنها لا تؤدي إلا إلى الدمار.

ومن الصعب فهم الأسباب الكامنة وراء الاستخفاف بمناشدة المجتمع الدولي إنهاء الحصار على كوبا. ومن المستحيل تبرير محاولات زيادة تشديد الجزاءات الاقتصادية، كما حدث هذا العام.

وفي مؤتمر قمة بلدان حركة عدم الانحياز، المعقود في هافانا، اتفق رؤساء دول وحكومات تلك البلدان على أن النظرة المتزنة والواقعية للعالم المعاصر هي وحدها التي

ستمكن من تحقيق الهدوء والاستقرار. وندعو جميع الذين ما زالوا يؤيدون فرض الجزاءات والعزلة على كوبا إلى التحلي بالواقعية. وينبغي السماح للكوبيين أن يعيشوا وأن يعملوا بسلام. والإسراع في إدراك ضرورة التركيز على المشاكل الدولية الحقيقية لا المشاكل الزائفة، يؤدي إلى الإسراع في إحلال النظام في العالم وإيمان الشعوب بالمستقبل.

وبيلاروس تعتز باغتنام هذه الفرصة لتضيف صوتها إلى الأصوات المطالبة بإنهاء الحصار المفروض على الشعب الكوبي. ويسعدنا أن نقف إلى جانب كوبا، صديقتنا وشريكتنا المجربة والحقيقية.

السيد مايما (ليسوتو) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين تأييدا كاملا.

وليسوتو ترفض جميع أشكال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الأحادي كما ترفض تطبيق دولة واحدة تدابير قسرية أخرى بشكل انفرادي على دولة أخرى. وفي الحقيقة، يعتبر وفدي جميع التدابير القسرية – سواءً أكانت اقتصادية أو سياسية أو غيرها – التي تتخذها دولة ضد دولة أخرى إجراءً خطيراً وبالتالي فإنه غير جائز. ونرى أن هذه التدابير لا يمكن أن تعزز السلام والاستقرار الدوليين أبدا، بل لا بد إنها تقوضهما.

ولذلك، يُصِّر وفدي على احترام الجميع لسيادة القانون والامتثال الصارم للقانون الدولي، لا سيما المبدأين الساميين لتساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها كما ينص على ذلك في ميثاق الأمم المتحدة.

ولذلك، فإن وفدي يزعجه أن الحصار على كوبا لم يرفع حتى هذا التاريخ رغم آثاره الضارة على الشعب الكوبي على مر السنين، ورغم أن الغالبية الساحقة في هذه الجمعية دأبت على إدانته منذ عام ١٩٩١. ومن المفارقات أن اعتماد مزيد من التدابير القسرية على مر السنين، بغية عزل كوبا عن التجارة الدولية وإلحاق مزيد من الضرر بالشعب الكوبي، اقترنت باستمرار بادعاءات أن الحصار كان ولا يزال يهدف إلى تعزيز الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان في كوبا. وفي الحقيقة، استمعنا اليوم إلى ادعاءات مماثلة.

ويود وفدي أن يكرر الإعراب عن موقفه المعروف جيداً والمتمثل في أنه حق سيادي لشعب أي بلد، بما في ذلك كوبا، أن يحدد نظام الحكومة ونموذج التنمية الأكثر ملاءمة لبلده. ونكرر الإعراب أيضاً عن اقتناعنا القوي بأنه ينبغي ألا يعاني الملايين في كوبا من أجل ممارسة هذه الحقوق كما عانوا وما زالوا منذ أكثر من أربعة عقود ما لا يوصف من الحرمان والمعاناة والبؤس بسبب الحصار.

إن الدعم الذي عبرت عنه الدول الأعضاء في إطار هذا البند من جدول الأعمال، وتصويت الغالبية العظمى مؤيدة لهذا القرار اليوم يجسدان فعلاً حقيقة أن الحصار الأحادي والتدابير الأحادية اللذين يهدفان إلى تشديد الحصار على كوبا، يتعارضان مع مبادئ القانون الدولي، لا سيما تلك المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

ولذلك، تعارض حكومة مملكة ليسوتو بقوة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا من جانب واحد، وتحث على رفعه. ولهذا السبب، صوت وفدي مؤيداً للقرار ١١/٦١.

السيد أبو راوي (الجماهيرية العربية الليبية): لقد صوت وفد بلادي لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/61/L.10، لأنه يرى أن فرض العقوبات وتدابير الحصار لم يكن ولن يكون الوسيلة لحل الخلافات بين الدول. وقد نص ميثاق الأمم المتحدة على السبل الملائمة لحل أي

خلافات ثنائية، وهي المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو اللجوء إلى الوكالات والمنظمات الإقليمية، وكل ذلك على أساس المساواة الكاملة والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وهذا التوجه أكدت عليه الدول الأعضاء مرارا وتكرارا من خلال قرارات الجمعية العامة، التي يجب الامتثال لها بدون إبطاء، لأنها تجسد العدل والمنطق، وتكرس قواعد القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن هذه القرارات تقدم رسالة واضحة، مفادها أنه لا يمكن التقدم نحو إحلال السلام الشامل، وإنماء العلاقات الودية بين الدول، وتحقيق مستويات أعلى في مجال التنمية، إلا بتحقيق تعاون دولي يقوم على الاحترام المتبادل لسيادة الدول، بغض النظر عن حجمها وعدد سكانها، وطبيعة نظامها السياسي والاقتصادي.

وتؤكد الجماهيرية من جديد معارضتها الشديدة للإجراءات الأحادية الجانب التي تفرض على الدول لأغراض سياسية، وتعرب عن قلقها البالغ من استمرار بعض الدول في تطبيق العقوبات الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية، لمخالفتها الصريحة مبادئ القانون الدولي، وخاصة مبدأي تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، التي لا يؤدي تطبيقها إلا إلى زيادة المعاناة الإنسانية وتعميق جذور الخلاف والكراهية بين الشعوب ذات المصالح المترابطة، الأمر الذي يتطلب التقيد بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وإيجاد حلول ملائمة وحضارية للمشاكل تضمن عدم المساس بحقوق الإنسان الأساسية مثل الحق في التنمية، والحق في الغذاء والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الضرورية.

لقد عانى الشعب الكوبي ولا يزال يعاني حصارا جائرا لأكثر من أربعة عقود أدى إلى أضرار بالغة يصعب حصرها، طالت كل فئات الشعب الكوبي، بما في ذلك الأطفال والنساء والمسنون، وحد أيضا من قدرة الإدارة الكوبية في البلد على استيراد المواد الغذائية والمستلزمات الزراعية والمعدات الطبية والأدوية الضرورية اللازمة لعلاج المرضى. ونحن نأمل أن يساهم هذا القرار الذي اتخذناه من فورنا في رفع المعاناة التي يتعرض لها الشعب الكوبي من خلال استجابة الدولة المعنية لأحكامه، وندعوها إلى حل خلافاتها مع كوبا بالطرق السلمية بعيدا عن الإجراءات القسرية الأحادية الجانب التي تشكل خرقا لميثاق الأمم المتحدة، وانتهاكا لحقوق الإنسان، وعرقلة لجهود التنمية التي تشكل هدفا ساميا من أهداف الأمم المتحدة.

السيد كابوما (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): تكرر زامبيا دعمها للدعوة الرامية إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. ويشعر وفدي بخيبة أمل إذ يلاحظ استمرار الحصار لأكثر من أربعة عقود، ولدينا رغبة صادقة في رفعه بدون مزيد من التأخير.

وتبين النتائج التي توصل إليها بوضوح المنسق المقيم أن الحصار قد أسفر عن آثار سلبية على الميزان التجاري لكوبا، وعائدات تحويل العملات الأجنبية وحجم الإنتاج. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحصار قد اثر تأثيرا سلبيا على أنشطة كوبا التجارية في مجالات الغذاء، والزراعة، والصحة، والتعليم والعلم والتكنولوجيا. ولقد اتضحت هذه الحالة في عروض مختلفة تضمنها في تقرير الأمين العام.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد المراد (الكويت).

وتواصل حكومة زامبيا الإعراب عن قلقها إزاء فرض الولايات المتحدة القيود باستمرار على شعب كوبا. ويجب أن نثني عن انتهاك من هذا القبيل إلى أقصى قدر ممكن. ولذلك، يناشد وفدي كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة دعم رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا فورا.

وعلى مدى ١٥ عاما متتالية، اتخذت الجمعية العامة قرارات في إطار البند المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“. وفي العام الماضي، جرى اتخاذ القرار بتأييد ١٨٢ صوتا مقابل ٤ أصوات ليس إلا. ويبين التأييد الذي يحظى به القرار رفض المجتمع الدولي الساحق للحصار، الذي ينبغي بالتالي رفعه.

ونعترف بصمود الشعب الكوبي في وجه الصعاب الناجمة عن الجزاءات. ويشكل الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا سياسة فاشلة بكل المقاييس وينبغي بالتالي التخلي عنها.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بذكر أن التدابير التي تتخذ في إطار قانون هيلمز – بيرتون لا تزال تشكل انتهاكا لحقوق كوبا في حرية التجارة والملاحة. واستنادا إلى المعلومات التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة بشأن التأثير السلبي للحصار على برامج الأمم المتحدة الإنمائية في كوبا، صوت وفدي كما فعل في الماضي لصالح القرار. وسنستمر في ذلك طالما استمر الحصار.

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالفرنسية): أكثر من أربعة عقود انقضت ولا يزال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا معنا. ولقد كانت تلك حقبة طويلة ومؤلمة وقاسية للشعب الكوبي البريء. ولم يستفد أي من الطرفين من الحصار؛ بل على العكس، نجم عنه توتر إضافي بين بلدين جارين.

وفي عالم اليوم، بما يتسم من تعاون متعدد الوجوه بين الدول الأعضاء، فإنه لمن دواعي خيبة الأمل استمرار وجود الممارسات التجارية الأحادية والتمييزية. وفي رأينا، إن التطبيق الذي يتجاوز الحدود الإقليمية للقوانين المحلية لبلد ما ينتهك بوضوح مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. واتساقا مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، لا يجوز لأي عضو أن يسن أو يطبق قوانين أو أنظمة أو تدابير تنال تأثيراتها التي تتجاوز الحدود الإقليمية من سيادة دول أعضاء أخرى بالإضافة إلى حرية التجارة. ولكل بلد الحق السيادي الذي يجيز له أن يشارك بحرية في النظام التجاري والمالي الدولي. وفي ضوء مبدأ السيادة العالمي، لا يحق لأي بلد أن يتدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر، على الرغم من وجود نظم اجتماعية وسياسية مختلفة.

وجمهورية كوبا، بوصفها بلدا سياديا ومستقلا، يحق لها اختيار نظامها السياسي علاوة على نموذجها الإنمائي الخاص بها. وبغية الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، ينبغي أن تكون كوبا حرة في المحافظة على العلاقات الاقتصادية والتجارية مع كل بلدان كوكبنا وتعزيزها.

وستواصل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، إلى جانب أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، العمل على إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا. وهذه السياسة البالية حقا تتناقض مع القانون الدولي، ولقد سببت بالفعل الكثير من المعاناة للشعب الكوبي. إن جمهورية كوبا، بوصفها عضوا في الأمم المتحدة ونحن أنفسنا بوصفنا أعضاء، يجب أن نفعل كل ما في وسعنا لمساعدة ذلك البلد على استعادة كامل حقه المشروع في الاندماج في الاقتصاد العالمي المعولم.

وبالتالي، صوتت حكومتي مؤيدة لمشروع القرار A/61/L.10.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالانكليزية): صوت وفد مصر مؤيدا لاقتراح بعدم اتخاذ إجراء بشأن التعديل الذي اقترحته لأستراليا على الوثيقة A/61/L.19 لأن مصر تؤمن إيمانا راسخا بضرورة تناول حالة حقوق الإنسان

في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بدون انتقائية، أو الكيل بمكيالين أو تسييس، وباحترام كامل للولاية القضائية لمجلس حقوق الإنسان واللجنة الثالثة، وذلك باستخدام وسائل تعاونية وتفادي المواجهة كما نصت عليه بوضوح الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠٠٥ وقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١ الذي أنشأ مجلس حقوق الإنسان.

ونرى أن التعديل المقترح يقع خارج الإطار المؤسسي لدراستنا للبند المعروض علينا هذا اليوم. ولعله كان من الأجدر بمقدم التعديل ومؤيديه تقديم مشاريع قرارات منفصلة إلى الجمعية العامة وإلى مجلس الأمن بشأن الانتهاكات المستمرة والمنتظمة التي ترتكب يوميا ضد حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. ففي هذه اللحظة بالذات، يتعرض الشعب الفلسطيني لهجمات شرسة على أيدي القوات العسكرية الإسرائيلية، الأمر الذي أسفر عن مجزرة صباح هذا اليوم، أدت إلى مقتل ١٨ شخصا وجرح ٥٠ آخرين اليوم وحده في بيت حانون، مما يرفع عدد القتلى في آخر عملية نفذتها إسرائيل إلى أكثر من ١٠٠ قتيل وإصابة مئات آخرين بجراح في غضون فترة خمسة أيام. هذه مسألة تتطلب الأولوية في تدارسنا في كيفية معالجة انتهاكات حقوق الإنسان والتصدي بفعالية لمنتهكي تلك الحقوق لو كنا جادين حقا في التزامنا بتلافي الانتقائية والكيل بمكيالين والتسييس.

وأخيرا، فإن تصويتنا بتأييد القرار الوارد في الوثيقة A/61/L.10 هو تنفيذ كامل لأحكام الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، الذي عُقد في هافانا في أيلول/سبتمبر، التي تنص في الفقرة ٢٣٤-٦ على ما يلي:

”إن رؤساء الدول أو الحكومات أكدوا تكرارا أنه ينبغي منع استغلال حقوق الإنسان لأغراض سياسية، بما في ذلك الاستهداف الانتقائي للبلدان، فرادى، لاعتبارات خارجية، بما يناقض المبادئ الأساسية لحركة عدم الانحياز وميثاق الأمم المتحدة. وفي مناقشتهم لحقوق الإنسان، حثوا على إيلاء اهتمام كاف لمسائل الفقر والتخلف والتهميش وعدم الاستقرار، والاحتلال الأجنبي، التي تولد الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي وانتهاك كرامة الإنسان وحقوق الإنسان، وهو ما لا يمكن فصله عن أية مناقشة ذات جدوى تتعلق بحقوق الإنسان“.

الرئيس بالنيابة: استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت.

أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا، الذي يود أن يتكلم ممارسة لحق الرد. وأود أن أُذكِّر الوفود بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على عشر دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، على أن تدلي بها الوفود من مقاعدها، وذلك وفقا لمقرر الجمعية العامة ٣٤/٤٠١.

السيدة نونييث ماردوتش (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): إن التصعيد الأخرق لسياسة الإبادة الجماعية من العداء والعدوان والحصار التي تنفذها الولايات المتحدة ضد الشعب الكوبي يعبر عن إحباط حكومتها الحالية وعجزها عن عكس مسار القرار الثابت للكوبيين بالدفاع عن استقلالهم وسيادتهم حتى الرمق الخير.

إن من يدَّعون الحق في شن حروب الغزو العسكري ويقصفون السكان المدنيين العُزَّل باسم الحرية وعدم انتشار الأسلحة، ويشرِّعون التعذيب باسم الديمقراطية، ليس لهم أية سلطة معنوية للحكم على الثورة الكوبية، التي تمثل رمزا لمقاومة شعوب العالم وكرامتها. وما من شيء في سياسات الحكومة الحالية للولايات المتحدة وأفعالها يوضح الطابع

المعادي لكوبا مثلما توضحه النسخ المتتالية من خطة الضم التي أعدتها ما تسمى لجنة تقديم المساعدة من أجل كوبا الحرة، التي أنشأها الرئيس بوش.

ووضع حد للحرية والاستقلال اللذين يتمتع بهما الرجال والنساء الكوبيون اليوم، وتدمير المجتمع الذي اختاروه لأنفسهم بحرية، أصبح هاجس مراكز النفوذ في الولايات المتحدة. ومحاولة تبرير الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا بالاستناد إلى شواغل زائفة إزاء انتهاكات غير قائمة لحقوق الإنسان، هي محاولة لا أساس لها ومحض اختلاق. فأولئك المسؤولون عن ممارسات التعذيب والتحرش الوحشي بالمعتقلين في غوانتنامو وأبو غريب لا يمكنهم إعطاء دروس عن حقوق الإنسان. والولايات المتحدة غير مؤهلة لأن تكون حكما، ولا تملك السلطة المعنوية لتقييم أي بلد.

ولن نتطرق إلى مسألة أستراليا. فوزير خارجية كوبا كان واضحا، وسأكتفي بمجرد تكرار ما قاله. إن تقديم أستراليا لتعديل ما بتحريض من الولايات المتحدة دليل على خضوعها المطلق لحكومة الولايات المتحدة وانقيادها لها. وإن حكومة كحكومة أستراليا، التي أبادت مواطنيها الأصليين أو كادت، وتخضعهم اليوم للفصل العنصري، لا تملك السلطة المعنوية لإدانة كوبا.

واسمحوا لي أن أتوجه بالكلام إلى الاتحاد الأوروبي وأعضائه. فما برز من تعليل الاتحاد لتصويته على مشروع القرار ضد الحصار كان نفاقا وخضوعا للسياسة المعادية لكوبا التي ينتهجها حليفه الأكبر.

وليس للاتحاد الأوروبي السلطة المعنوية للإشارة إلى حالة حقوق الإنسان في كوبا. فهناك في بلدانه عنصرية متنامية وكره للأجانب وتصعيد للأعمال الانتقامية والتمييز ضد من يهاجرون إلى أوروبا هربا من الفقر الناجم عن قرون من الاستغلال الاستعماري والنظام العالمي الظالم الذي يمكّن الاتحاد من جني الأرباح من عرق جباه أهل الجنوب ونهب موارده. فأية مصداقية يمكننا أن نعطيها للشواغل إزاء حقوق الإنسان من حكومات لم تكن لديها الشجاعة لإدانة الانتهاكات لتلك الحقوق التي ارتكبتها الولايات المتحدة في مركزها التعسفي للاعتقال والتعذيب في غوانتنامو، أو من حكومات فتحت أراضيها للرحلات الجوية السرية لوكالة الاستخبارات الأمريكية لغرض تعذيب السجناء؟

والثورة الكوبية، بعد نصف قرن من مقاومة العدوان الوحشي، والحصار والعداء من أقوى القوى العظمى على الإطلاق، ماضية في مسيرتها بثبات. إنها ثورة شعبية ووطنية أصيلة مكنتنا من بناء ديمقراطية تشاركية ومجتمع أكثر إنسانية وعدلا يضع الإنسان في محور أنشطته. لهذا، سنواصل كفاحنا ونحن مستعدون للتضحية بأرواحنا عند الاقتضاء.

الرئيس بالنيابة: هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة: أود أن أبلغ الأعضاء بأن الجمعية العامة ستنظر يوم الجمعة الموافق ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر في البند ٦٨ من جدول الأعمال، ”تقرير مجلس حقوق الإنسان“.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.